

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر التنافسية العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر 2010-2019 -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

زكية بوستة

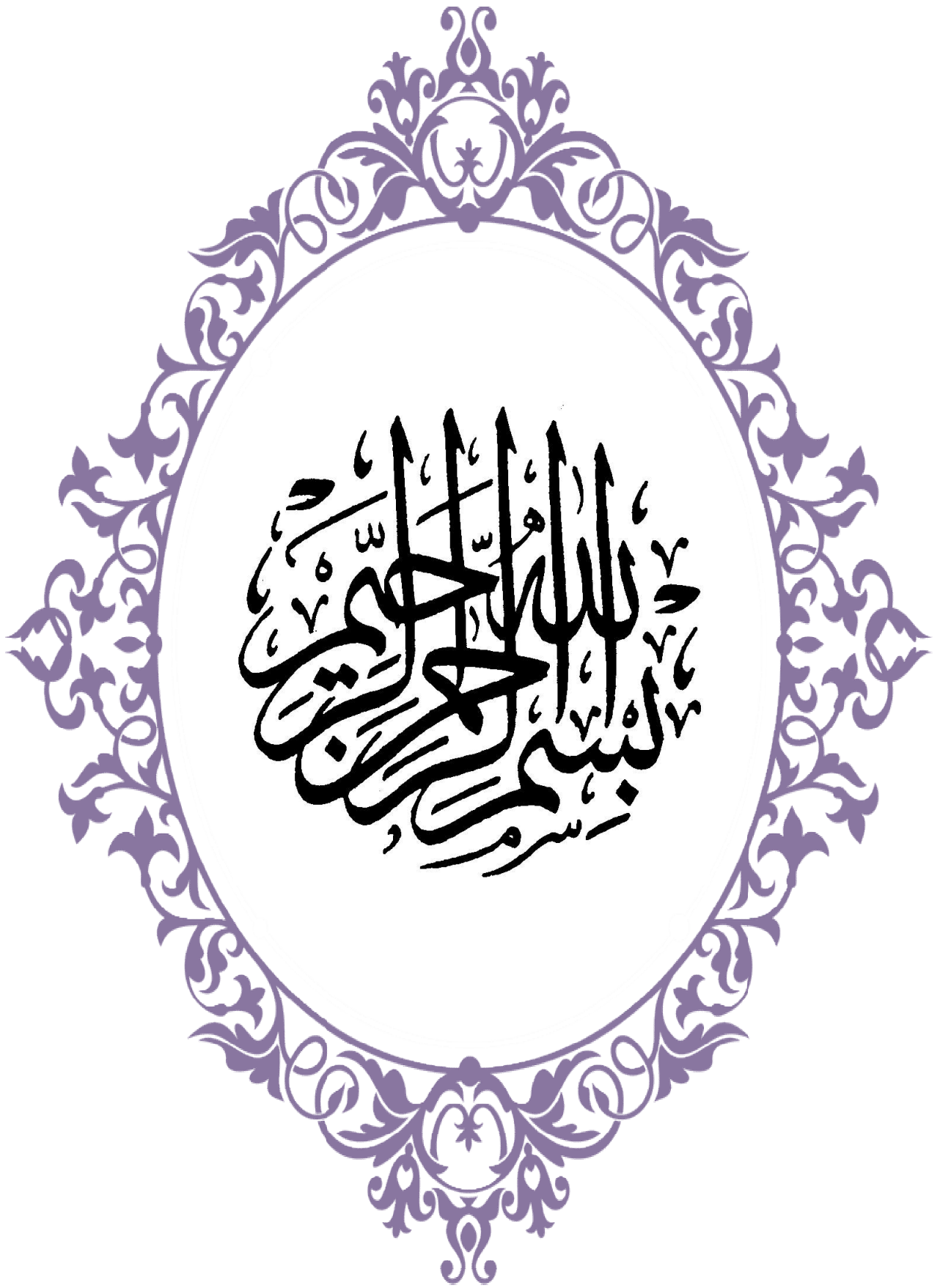
إعداد الطالب:

عبد الكريم بركات

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	خبيزة أنفال حدة	دكتورة	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بوستة زكية	دكتورة	مشرفا	جامعة بسكرة
3	بن سمينة دلال	أستاذ دكتور	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021/2022م



بِسْمِ
اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا بنعمة العقل وفضلنا على كثير من خلقه وأمدنا بالقوة والعزيمة والصبر

خلال مشوارنا الدراسي وأعاننا على إتقان هذا العمل.

وعملنا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" فإننا نقدرنا بالشكر

الجزيل إلى كل من آثار لنا طريق العلم والمعرفة بفضل الله تعالى، وأخص بالذكر

الأستاذة المشرفة "بوسة زكية"

والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و من خلال متابعتها للعمل بنصائح القيمة،

الأستاذة 'نوي فطيمة زهرة'

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.



إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك،
أهدي هذا العمل المتواضع إلى:
روح أبي الطاهرة تغمدها الله وأسكنها فسيح جنانه،
إلى التي قيل عنها أن الجنة تحت قدميها أمي
إلى التي رافقتني في انجاز هذا العمل زوجتي وأولادي 'جود وآدم' حفظهم الله
إلى إخواني 'رشيدة، فؤاد، لمياء، زهرة، أمين'
إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي
إلى كل أهلي و أصدقائي
وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من
صالح الأعمال

الملخص :

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول خاصة النامية منها في ظل العولمة وتربط العلاقات الاقتصادية الدولية، كونها وسيلة الدول للرفع من قدراتها التصديرية واختراق الأسواق الدولية بواسطة منتجات محلية التي انتقلت إليها التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج، تقنيات التسيير الحديثة عن طريق الاحتكاك بالشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي الحصول على منتجات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية ، كما تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة الدول للحصول على موارد تمويل دولية بديلة عن المديونية وما تحمله من عبء على اقتصاد البلد ورهن للقرار السياسي فيها، فهي تكمل الادخار المحلي، بالحصول على الموارد المالية اللازمة من العملة الصعبة وبالتالي تعطي التوازن للميزان التجاري ومنه إلى ميزان المدفوعات . لهذا تسابقت الدول بتوفير بيئة مناسبة، فقدمت العديد من المزايا والضمانات ، حررت التجارة الدولية، إزالة الحواجز الجمركية، وأحدثت إصلاحات هيكلية عميقة على اقتصادياتها ونظمها حتى تسهل انسياب وتدفق رؤوس الأموال الدولية إليها، وبالتالي تأهيل اقتصادياتها، واكتساب ميزات تنافسية تمكنها من رفع مركزها التنافسي على مستوى الدولي.

هذه التحولات التي شهدتها العالم، وكذا العولمة، فرضت على الجزائر تغيير سياستها الاقتصادية لمواكبة اقتصاديات الدول الأخرى، فأدخلت تغييرات عميقة على الاقتصاد وذلك بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فخلقت بيئة استثمارية مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الاستثمارات، وبالتالي الوصول إلى اقتصاد تنافسي بعيدا عن ريع البترول.

الكلمات المفتاحية

الاستثمار الأجنبي المباشر -التنافسية -الاقتصاد الجزائري.

Summary:

Foreign Direct Investment (FDI) plays a major role in the development of the economical competitiveness of countries, chiefly the developing ones. The globalization and the increasing correlation of the economical exchanges led lot of countries to adopt this formula to raise their exporting capacities and thus penetrating new world markets. Since a great deal of FDI's in the developing countries is directed to the local markets, the local production got benefit of the latest technologies of exploitation, and the modern management techniques. The result is generally high standing products with competitive prices. FDI is now considered as a very important resource of external finance to some of the developing countries. And it is often said that countries are less exposed to external financial difficulties when the current debit balance is largely funded by the flow of foreign direct investment rather than by Foreign debt which may put local economy under pressure and mortgage the political decision. FDI is, then, a more stable and secure source of external financing than the flow of private debt and Portfolio investment .We can not deny the important role played by the FDI in sustaining the disequilibrium of the balance of payments by providing it with foreign currency. For all these reasons, many countries, during the preceding decades, have chosen to recur to this formula; facilitating the task for the multinationals firms by making things easier: more prerogatives and advantages and a favorable working climate. To attract the flow of capitals,all these countries have recurred to the liberalization of the external trade, the abolition of customs tariffs and the instauration of deep structural reforms.

In a world dominated by the globalization and all forms of sudden changes, Algeria has been obliged to change its position and to follow closely the new tendencies to adopt a new economical policy.To achieve this goal, Algeria has introduced deep modifications in its system by replacing the ancient planned economy with the market economy,by creating the favorable investment conditions that allow to polarize Foreign Direct Investments.Algeria believe that FDI may constitute a privileged way to attain a more competitive economy,no longer depending on the oil revenues.

Key words: Foreign direct investment – The Competitiveness – Algerian Economics

الصفحة	العنوان
	البسمة
	شكر و عرفان
	الإهداء
	ملخص
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ - هـ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية	
8	تمهيد
8	المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
8	المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
9	الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
9	الفرع الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر
10	الفرع الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
12	المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
12	الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي حسب معيار الملكية
14	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض منه

17	المطلب الثالث :خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له
17	الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
18	الفرع الثاني: أهم النظريات المفسرة له
19	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الأول : مفهوم مناخ الاستثمار
20	المطلب الثاني : المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الأجنبي
24	المطلب الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف
38	المبحث الثالث: ماهية مؤشر التنافسية العالمية
38	المطلب الأول: مفهوم التنافسية العالمية
39	المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمية
40	المطلب الثالث: علاقة مؤشر التنافسية العالمية بالاستثمار الأجنبي المباشر
42	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر
45	المطلب الأول : الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
45	أولا: القانون رقم 227/63 المؤرخ في 1963/07/26
46	ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1966

46	ثالثا: قانون الاستثمار سنة 1982.
47	رابعا: قانون الاستثمار لسنة 1986.
47	خامسا: قانون النقد والقرض 1990.
48	سادسا: المرسوم التنفيذي رقم 12/93
50	المطلب الثاني : الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
50	أولا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI).
51	ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).
52	ثالثا: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF).
53	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشر التنافسية العالمية في الجزائر و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر
53	المطلب الأول: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي
60	المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الفترة (2010-2019)
60	الفرع الأول: رصد ومتابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عن الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)
63	الفرع الثاني: رصد ومتابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)
64	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
64	أولا : الحصول على التمويل.

65	ثانيا: البيروقراطية
66	ثالثا: الفساد الإداري.
67	رابعا: الاقتصاد الموازي
67	خامسا: العراقيل القانونية
68	خلاصة الفصل
70	الخاتمة
75	قائمة المراجع

❖ قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	أهم الشركات العالمية التي تسطر على التجارة في العالم	الجدول رقم (01)
27	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الخام للرأس المال الثابت خلال الفترة 2005/1994	الجدول رقم (02)
55	ترتيب الاقتصاد الجزائري في المحاور الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمية	الجدول رقم (03)
58	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة (2011/2010).	الجدول رقم (04)
64	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عن الجزائر (2019/2010)	الجدول رقم (05)
64	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر (2019/2010)	الجدول رقم (06)
65	مقارنة سهولة خلق المؤسسات في الجزائر مع بعض الدول	الجدول رقم (07)
66	مرتبة الجزائر في تقرير التنافسية الدولية.	الجدول رقم (08)

❖ قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان شكل	رقم الشكل
14	المزايا الأساسية للاندماج .	شكل رقم (01)
54	أهم محاور مؤشر التنافسية العالمية.	شكل رقم (02)

مقدمة

تحتاج الدول وخاصة النامية منها إلى مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية لاقتصادياتها كبديل عن المديونية، وبهذا فهي تعمل جاهدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال توفير كل التسهيلات وتقديم حوافز وضمانات، وإزالة كل الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها خاصة القوانين والتشريعات الكابحة لحركة رأسمال الأجنبي، وثقل المنظومات المالية والمصرفية، والحواجز الجمركية، والعوائق البيروقراطية، لذا عليها تمهيد كل الطرق التي تسهل انسياب هذه الاستثمارات داخل اقتصادياتها، فضعف التمويل المحلي يجعله كاجبا لانطلاق التنمية الاقتصادية عموما ورقبي التنافسية الاقتصادية للبلد خصوصا، مما يلزم هذه الدول بالبحث عن مصادر تمويل خارجية للرفع من القدرات التنافسية لاقتصادياتها، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم مصدر لذلك إذا ما استثنينا المديونية وما تحمله من نقل على كاهل الاقتصاد ورهن لسيادة البلد.

فرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الاستثمار كثيرة ولكن قدمها مرهون بمدى ما توفره الدول المضيفة من مناخ استثماري ينميها ويسهل عملية استقرارها، وبالتالي تنمية الاقتصاد المحلي، الذي ينتج عنه زيادة القدرات التصديرية للبلد، والتقليل من الواردات، الذي يعكس إيجابيا على الميزان التجاري، كما يرفع من الناتج المحلي الداخلي ومتوسط نصيب الفرد منه، وهو أيضا يعمل على امتصاص البطالة التي تعطي التوازن لميزان المدفوعات، وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

والجزائر عملت على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد والقرض، كما أدخلت العديد من الإصلاحات الهيكلية العميقة على نظمها، بهدف الوصول إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف يمكن أن تؤثر التنافسية العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الجزائري؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي مكوناته؟
- ✓ ما هي التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ ما المقصود بالتنافسية؟ وما هو مؤشر التنافسية العالمي؟
- ✓ ما هي العلاقة بين مؤشر التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ ما هو موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي؟

✓ ما هي أبرز نقاط الضعف في المناخ الاستثماري في الجزائر، والتي تحول دون تجسيد مختلف الفرص الاستثمارية؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكاليات الفرعية يتم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحدده عوامل البيئة الاستثمارية.
- ✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب على اقتصاديات الدول المضيفة.
- ✓ تتمثل التنافسية في عنصر أو عناصر التفرد التي تمكن الاقتصاد الوطني من احتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي، وتقاس بمؤشرات جزئية وكلية.
- ✓ توفير المناخ الملائم لجذب واستقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- ✓ يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين ترتيبه ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.
- ✓ يعتبر كل من التمويل والفساد والبيروقراطية أكبر العقبات أمام المستثمرين، والتي تحول دون تجسيد المشاريع الاستثمارية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها:

- طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص.
- أهمية الموضوع باعتباره موضوع الساعة.
- رغبتي في البحث والكتابة بالمواضيع ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.
- مراجعة المنظومات التشريعية والقوانين والنظم الجزائرية ومدى ملائمتها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تبيان مفهوم التنافسية ومؤشر التنافسية العالمي.
- معرفة ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر التنافسية العالمي.
- دراسة معوقات الاستثمارات الأجنبية التي تؤثر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة أساسية في ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني، كما تبرز أهميته في تبيان أن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة الأنجع في تغطية العجز التمويلي للاقتصاد الوطني.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يكسب الاقتصاد الوطني ميزة تنافسية، حيث يجعل من السهل الولوج إلى الأسواق الدولية واختراقها، واكتساب مكانة ريادية له بين الاقتصاديات الدولية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الاقتصاد الوطني من الرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الاقتصاديات الوطنية من الاحتكاك والاستفادة من خبرات الآخرين.
- معرفة أهم ما جاء من قوانين الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال وتسلط الضوء على أهمها وهو قانون النقد والقرض.

مجال وحدود الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع فإننا سنركز على النقاط التالية:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التنافسية.
- الاقتصاد الجزائري.

مع ضرورة إبراز العلاقة التأثيرية بين الاستثمار الأجنبي وتنافسية الاقتصاد الجزائري.

أدوات الدراسة: لقيامنا بإنجاز هذا البحث سنقوم باستعمال الأدوات التالية :

- اعتماد عدة مراجع: من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات.
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.

منهج البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث وكذا على الأسئلة الفرعية واختبار فرضيات

الدراسة اعتمدنا على مناهج البحث التالية:

- النهج التاريخي: وذلك عند التطرق إلى التطور التاريخي لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

● المنهج الوصفي: حيث يتم الاستعانة به عند القيام باستعراض مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وكذا بالتطرق لمناخ الاستثمار والعناصر المكونة له.

● المنهج التحليلي: حيث يتم استخدام هذا المنهج عند تحليل الوقائع الاقتصادية المرتبطة بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا للآثار الإيجابية والسلبية على هذا النوع من الاستثمار على اقتصاديات الدول المضيفة وكذا عند تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري، وخلال إبراز أوجه القصور في مناخ الاستثمار في الجزائر.

الدراسات السابقة:

● دراسة بابا عبد القادر، والمعنونة: "سياسات الاستثمار في الجزائر، وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" أطروحة دكتوراه جامعة الجزائرية سنة 2001، حيث تم التطرق فيها إلى سياسات الاستثمار المحلي والأجنبي وأثرها على التنمية الاقتصادية، ومدى تأثير التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى إتباع سياسات اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي، وعلى مدى كفاءة المؤسسات وتوفر قاعدة قوية من البنية التحتية، وأوصت الدراسة بضرورة التزام السلطات العمومية في الجزائر بإصلاح المنظومة المصرفية وتحسين ظروف المنافسة المحلية.

● عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2008/2007، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعلى ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والتشغيل بصفة خاصة، وقد توصلت إلى أنه يمكن الجزم بإنطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار إيجابية أو سلبية بحته مطلقة عبر الزمان والمكان، بل هناك ظروف وأوضاع وسياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكنه اقتحامها.

محتوى البحث:

يهدف الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة نقوم بتقسيم البحث إلى فصلين كآتي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية.

نتطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وكل المفاهيم والنظريات المرتبطة به وكذا مفهوم مناخ الاستثمار ومكوناته الاقتصادية، وآثاره على اقتصاد البلد المضيف، وفي المبحث الأخير من الفصل الأول نتناول فيه مفهوم مؤشر التنافسية العالمي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نتناول في هذا الفصل مناخ الاستثمار في الجزائر إطاره المنظم التشريعي والمؤسسي، و تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الفترة (2010-2019)، معوقات الاستثمار في الجزائر.

الفصل الأول:
الإطار النظري للاستثمار الأجنبي
المباشر والتنافسية

تمهيد

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية في العقود الأخيرة العديد من التغيرات و التطورات أهمها تحرير التجارة الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية، والمزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح في ظل تزايد دور و وزن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، فاجعل جميع الدول النامية والمتقدمة تتنافس لجذب أكبر قدر منه إلا أن جاذبية دولة ما كم وطن استثمار أجنبي يتوقف على عوامل عديدة، منها السياسي والاقتصادي و العوامل الأخرى المشكلة لمناخ الاستثمار الذي أصبح محل تقييم من طرف العديد من المؤسسات والمهيئات التي تعمل على تزويد المستثمرين بمؤشرات رقمية تساعدهم على اتخاذ قراراتهم فيما يخص توطين الاستثمار الأجنبي.

وكنتيجة لشدة التنافس الدولي من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت كل دولة حريصة على تحسين موقعها في هذه المؤشرات ، وهو ما اصطلح على تسميته بالتنافسية الدولية ، حيث ازداد الاهتمام بضرورة تنمية القدرات التنافسية للدول والبحث عن وسائل تدعيمها والتعرف على أهم محدداتها ومؤشراتها.

من خلال هذا الفصل سنحاول إبراز إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه وعلاقته بمؤشر التنافسية العالمية من خلال تطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: ماهية مؤشر التنافسية العالمية.

المبحث الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية المثارة للجدل و الاهتمام نظرا لتعدد واتساع مصادره و أشكاله في البلدان المتلقية له، فالاستثمار الأجنبي ليس بالمفهوم الجديد بل ارتبط بالثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر ثم عملت التغييرات العالية على نموه و تطوره و سنحاول من خلال ما يلي إبراز تعريف و خصائص و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر(عبد، 2005،صفحة 18-20).

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرز حق الإدارة و يستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو مؤسسة خاصة، و حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال احدي مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

وقد تعددت و اختلفت التوجهات و الآراء حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم التعاريف الواردة في هذا السياق نذكر:

• **تعريف صندوق النقد الدولي:** يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه “ الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من اجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات ، ويمكن تعريفه على انه تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى،و هناك خاصية هامة هي أن المستثمرين لا يحتفظون فقط بحق ملكية هذه المنشأة الأجنبية ، ولكنهم يحتفظون أيضا بحق الإدارة والتحكم في المنشأة الأجنبية،(مخلوف،2006، صفحة36).

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE:

إن التعريف الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقوم على أهداف إحصائية ، لان عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستخدمة من قبل الدولة الأصلية والدول المضيفة ، لان المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد ، ويتمثل هذا التعريف ويتمثل هذا التعريف في أن كل شخص طبيعي ، كل مؤسسة عمومية أو خاصة ، كل حكومة تعتبر مستثمرا اجبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار الأجنبي ويعني ذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي (OCDE, 1993,p14)

الفرع الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر و هي:

أولاً- رأس المال الأولي.

و هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي.

UNCTAD, World investment report 1998, New York and , 1998, P 35)

(Geneva) و تشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس ما ل المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا(تشام،2003،صفحة5).

ثانياً- الأرباح المعاد استثمارها.

و تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماره في البلد المضيف للاستثمار و غير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي

أو معنويًا) أجنبي و بهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد(زودة،2007،صفحة 122).

ثالثاً- القروض داخل الشركة الواحدة :

و تتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

الفرع الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى الدوافع الكامنة من وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لكل من المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة له دوافع تجعل هذه إلا خيرة تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما تجعل الأول يرغب في الاستثمار في فيها.

أولاً : دوافع المستثمر الأجنبي

بصفة مبدئية الحديث عن دوافع المستثمر الأجنبي يجزنا في الحقيقة إلى التساؤل عن الدوافع التي تكمن وراء هذا الأخير بشكل عام، و عن تكمن الني تدفعه للاستثمار في الدول النامية و يمكن أن ندرج دوافع المستثمر الأجنبي في أربعة دوافع و الني يمكن الإشارة إليها بإيجاز كما يلي:

الدافع الأول : و يكمن في الاختراق الجاد و الكبير للأسواق العالمية و في هذا الإطار، التحليل اظهر أن القرار اتخذ لصالح الإنتاج في الخارج بدلاً من التصدير، و هذا مرهون عامة بالنقائص المميزة للأسواق المراد اختراقها و بذلك المؤسسة تدفع لإنشاء فروع إنتاج في الخارج،و ذلك باستخدام موارد غير مصدرة أو لتحويل المواد الأولية أو استغلال اليد العاملة، اليد العاملة الرخيصة ...الخ) ،وبالتالي التقليل من التكاليف إلى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول المتطورة و المهارات العالمية و الكفاءة بغية تحسين المنتجات و تطويرها لتلبية رغبات و احتياجات المستهلكين و تطلعاتهم، و ذلك على المستويات المختلفة المحلية، الإقليمية و الدولية (أبو قحف،2001،صفحة 411).

أ- الدافع الثاني : يتمثل في مختلف العوائق والحواجز المحتملة و الني قد تعترض بشدة مع حركات الاستثمار و التجارة و من بينها الضرائب و الرسوم المححفة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للاستيراد أو نظام قواعد المنشأ إلى جانب العراقيل الجمعية الأخرى(فضيل،2004،صفحة 44).

الدافع الثالث : تحقيق فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية : و في هذا الصدد نؤكد على أن هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل أو ذات التكاليف العالية في البحث والتطوير حيث يمكن لهذه الأخيرة من استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية و تسويقية في هذه الأسواق، وهذا ما يقضي بضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الأسواق (قويدري،2006،صفحة 286).

الدافع الرابع: يكمن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب و سياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى احتكار القلة يدفع هذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها (الخزرجي، 2008، ص112 فحة).

أما فيما يخص دوافع المستثمر الأجنبي الكامنة وراء الاستثمار في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

الدافع الأول: وهو دافع تاريخي و سياسي، لان معظم الدول النامية كانت تحت السيطرة الاستعمارية ، حيث تسعى الدول الكبرى إلى جعل اقتصاديات الدول النامية تابعة لها تحت أسلوب الاقتصاد التابع أو المكمل، إلى جانب استغلال مواردها الطبيعية.

الدافع الثاني: هو أن الدول النامية معظمها تشكل مصادر حقيقية للمواد الأولية من مناجم للحديد و الصلب و الفوسفات، ومناجم للبترو و الغاز و هذا ما يجعل بالضرورة المستثمر الأجنبي يدرك على أنها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الإستخراجي التحويلي، وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر في إطار ما يسمى الشراكة مثل الشركة البريطانية "بريتش بتروليوم". (أونيس، 2006، صفحة 10)

الدافع الثالث: يتمثل في الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل، التسهيلات الجمركية و اليد العاملة الرخيصة و الاستفادة أيضا من الحوافز و التسهيلات المقدمة. (فضيل، 2004، صفحة 46)

ثانيا : دوافع الدول المضيفة له

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب من طرف الدول المضيفة و نؤكد هنا على بعضها كون البعض الآخر منها ربما مازال يتردد على تحطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة و من جهة أخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات وهذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و التي تسعى إلى تحقيقها الدول الضيفة و التي تصب آها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام، خدمة للتنمية الشاملة و إنعاشا لاقتصادياتها و يمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي(صفوت،2005،صفحة 42):

جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة البطالة التحلي التي تتخبط فيها هذه الدول،أو سبيل منه ل تقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة،

اجتذاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التحقيق من حدة البطالة من خلال إقامة المشاريع بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس مختلف القطاعات مثل السياحة، المصرف، التأمين، الخدمات ... الخ،

دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا و مختلف المعارف بغية الاستفادة منه لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة و تحقيق تقدم اقتصادي مستمر من جهة أخرى، إلى جانب ذلك فقد يتجسد هذا الدافع في أن اكتساب المهارات و المعارف التكنولوجية قد يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم. اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون بدافع إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصدري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية إلى جانب ذلك

تسارع الدول المضيفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع أهميته و التي تتجلى من خلال انه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة و محمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية و منعشة للاستثمار المحلي و تكملة للموارد المحلية. (فضيل، 2004 ، صفحة 47)

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع و المحفزات التي تؤدي حدوث الاستثمار و في بحثنا هذا ارتأينا أن نقسمه حسب المعيار أولا ثم حسب الملكية ثانيا. (الغزالي، 2004، صفحة 47)

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي حسب معيار الملكية

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال حسب معيار الملكية بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها فيما يلي (عميروش، 2012، ص200 فحة):

- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مملوكة بالكامل في البلد المضيف حيث تقوم بتنفيذ مشروع معين .
- قيام المستثمر الأجنبي بتملك كامل حصص رأس المال أو أغلبها في شركة قائمة بالفعل في البلد المضيف.
- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر محلي في البلد المضيف.

أن تلك الأشكال هي التي يجب من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل تابع و معروف و الني تبلورت على أساس الملكية و يتم توضيحها في هذا السياق (بعداش، 2008، صفحة 65):

1- إنشاء فرع جديد :يعني إنشاء وحدات جديدة للإنتاج حيث بموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتلك الشركات من اختيار موقع إنشاءه و امتلاك حق الإشراف و التحكم في سير نشاطه و أهدافه و من ثم تحمل المسؤولية في توفير رأسماله، و التقنيات التكنولوجية، و تحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي و الأهداف المسطرة و كل ما يتعلق بنشاطه... الخ. وتسعى الشركات الدولية أيضا في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون، و بغرض التوسع و النمو و تحقيق أرباحا إضافية والتخلص من التكنولوجيا المتقدمة، أو التخلص من الضرائب الباهظة في الدولة المقر الرئيسي أو غير ذلك، ويتم ذلك عن طريق إنشاء فرع جديدة في دولة أخرى . (فريد، 5000 ، صفحة 25)

2-إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك: تأخذ غالبا الدول الضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بفكرة المشاركة في رأس المال الوافد من الخارج فيما يقوم به من استثمارات حيث انه لا توجد في الغالب دولة لم تضع تنظيما اقتصاديا لعمليات نقل التكنولوجيا و الاستثمارات الأجنبية، و يتم حسب مبدأ المشاركة هذا من خلال نص الدولة في قوانينها الداخلية على أهمية و ضرورة المشاركة في رأس المال المشروع و هو ما يسمى بالمشروع المشترك (مودع، 2018، صفحة 80).

أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على هذا الأساس، يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوجيه الجهود وتقاسم كل المخاطر، لأجل تحقيق الأهداف و ذلك من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة و الإمكانيات و الموارد الضرورية، هي وضع عملي للمشروع عن طريق التحمل المشترك للمخاطر و كذلك مواجهة المنافسة.

3- اقتناء شركة قائمة (موجودة): عندما يقرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلا و قائمة بالفعل في الدولة المضيفة، و بالتالي يتحقق ذلك على ارض الواقع، فهذا أما يعني أن المستثمر الأجنبي جسد بالفعل استثمارا أجنبيا مباشر في شكل اقتناء مؤسسة موجودة .

أن تحقيق هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسيين هما(رعي، 2017، صفحة45):

أ- مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة هذا من جهة، و من جهة أخرى مدى تفضيلات و خيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى .

ب - مدى استعداد المستثمر الأجنبي لتحمل الأعباء التي تنجر أصلا عن هذه العملية لكون تلك الشركات قديمة.

4-الاندماج و التملك : يعكس هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي برز في السنوات القليلة الماضية و الذي يقوم على أساس الاندماج و التملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها و الخدماتية، أين يتجسد ميدانيا هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية، وكذلك امتلاك حصة من رأس المال الشركة الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب(ساحل،ص200، صفحة 80)

و نشير هنا إلى أن هناك عوامل تدفع بالمؤسسات لإبرام صفقات مختلفة للاندماج و التملك وتتلخص هذه العوامل فيما يلي(عجمي، 1999، صفحة 150):

-البحث عن أسواق جديدة و من ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها.

-اختراق الأسواق و من ثم الاستحواذ على موارد المؤسسات الأخرى.

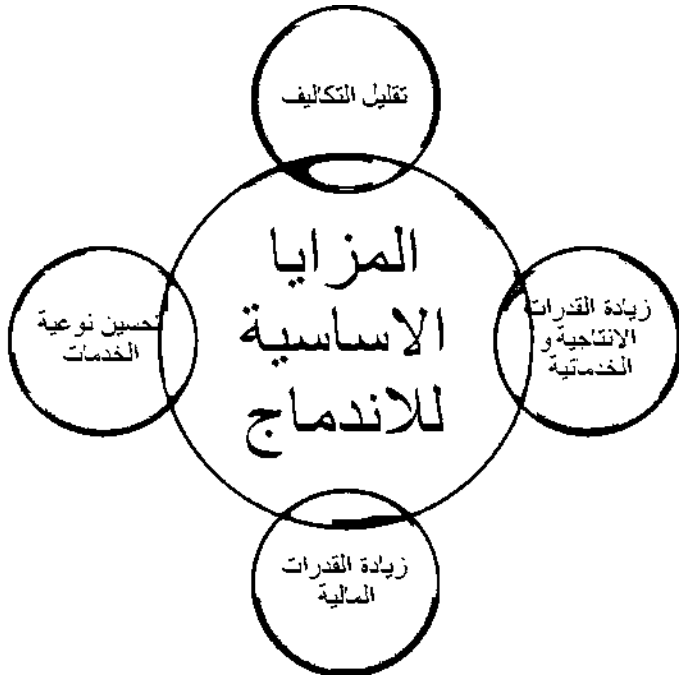
-حوافز مالية

-تقاسم المخاطر

أما أن من العوامل الأساسية التي جعلت من عمليات الاندماج و التملك يجري في الدول النامية من خلال تطبيق سياسة خصخصة المؤسسات الحكومية. (فضيل، 2004 ، صفحة 29)

وقد أشارت بعض الدراسات إلى النتائج الاقتصادية التي تتحقق من اندماج الشركات تكون من نفس طبيعة النتائج التي تتحقق من التكامل الاقتصادي، الاندماج يرفع الكفاءة الاقتصادية و يخفض التكلفة و يعيد تقسيم العمل على المستوى الدولي و يؤدي إلى نوع من السيطرة على الأسواق، ويرفع كفاءة العملية الإنتاجية و إدارتها معا و فيما يلي شكل يوضح المزايا الأساسية للاندماج.

الشكل رقم(01) : المزايا الأساسية للاندماج .



المصدر: اوسرير منور، الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد الدولي، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة، الجزائر، العدد 01 ، ١ فيريل 2007 ، صفحة 117

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض منه

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من الأشكال و التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات و فيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض:

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية، المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية و خاصة في مجال البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستراتيجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطة و المواد الاستهلاكية و فيما يلي جدول لأهم الشركات العالمية التي تسيطر على التجارة في العالم :

الجدول رقم (1) : أهم الشركات العالمية التي تسطر على التجارة في العالم

الرقم	اسم الشركة	الدولة	المبيعات (مليون \$)
01	جنرال موتورز	أمريكا	168369
02	فورد	أمريكا	146331
03	مجموعة شل	أمريكا - هولندا	128174
04	اسون	أمريكا	119434
05	تويوتا للسيارات	اليابان	108702
06	وول_مارت	أمريكا	106147
07	جنرال الكريك	أمريكا	73179
08	تايكون للاتصالات	اليابان	78320
09	اي_يب_أم	أمريكا	75947
10	هيتاشي	اليابان	75669
11	ايه-تي-أذدتي	أمريكا	74525
12	موبيل	أمريكا	72261
13	ديلمر بر	ألمانيا	71583
14	الرول البريطانية	اثيرا	69852
15	متسويشي للإلكترونيك	اليابان	68147
16	فولكس فاجن	ألمانيا	66527
17	دايو	اوراي	65160

18	سيمنس	ألمانيا	63704
19	آريسler	أمريكا	61397
20	نمسان للساربت	اليان	59118
21	فيليب موريس	أمريكا	54553
22	يونيلفر	أمريكا-هوليبدا	52067
23	فيات	انطلا	50509
24	سوني	اليان	50277
25	نسلة	سويسرا	48932

المصدر: طاهر مرسي عطية، إدارة أعمال الدولة، الطبعة 02، دار النهضة العربية، مصر، 2001، صفحة 246 .

من خلال قراءة للجدول نلاحظ أن اغلب الشركات متعددة الجنسيات ذات أصل أمريكي و ياباني هذا راجع إلى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هاتين الدولتين حيث تجعل شركاتها الكبرى تبحث عن أسواق في بلدان أخرى لتنفيذ استثماراتها .

1. الاستثمار الباحث عن الأسواق : يعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر له غاية و هي أن عوض التصدير من البلد

المصدر للاستثمار، أما أن وجدوه في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على

الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس مال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الاستهلاك و ذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة(خضر،2004،صفحة 50).

2. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء : يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزءا

من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، مما يؤدي

إلى تنوع صادراتها فضلا عن آثار التوسعية في الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ. هذا النوع أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءاً من عملياتها الإنتاجية كهيئة العمالة في الدول المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي و بهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم تكن متاحة لها الدخول إليها بمفردها سابقاً وذلك بسبب افتقارها إلى شبكة التوزيع و المعلومات و القنوات التي تتوفر لدى الشركات متعددة الجنسيات (ناصر، 2013، صفحة 70).

3. الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية : يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث و التطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، بما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من طرف الدول النامية و يزيد من صادرات الخدمات و المعدات من البلد المصدر للاستثمار (ناجي، 2006، صفحة 49).

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

الفرع الأول : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالخصائص التالية (نزبه، 2007، ص31 فحة):

1- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجر الحصول على الأرباح فقط بل تتعداها إلى الإستراتيجية و البحث عن نمو المؤسسة و استمراريتها.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج

3- كما له إمكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات و كذلك تسيير الإدارة و المشاركة في المداولات

4- إن القوائم الاستثمار الأجنبي المباشر مسئول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، فهو إذن يتحملها وذلك نظراً للصلاحيات المخولة له و المتمثلة في الحق والرقابة و التسيير و الإشراف (حكيم، 2009 ، صفحة 18)

5- الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة الاحتياجات المالية.

6- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تسد فجوة مالية، ولكنه عبارة عن آلات ومعدات متطورة و خبرات تنظيمية و مالية و فنية و إدارية و أيضاً تسويقية و كل هذه الموارد بسبب ندرتها في الدول النامية والكثير من المشاطر التي تعرقل تنفيذ خططها التنموية.

7- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية. (المنظمة العربية للتنمية و الإدارية ، التمويل

الخارجي المباشر ، 2006 ، صفحة 04)

الفرع الثاني: أهم النظريات المفسرة له

من خلال هذا الجزء سنحاول إبراز أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ونحاول تفسير حركة التمويل الدولي، حيث نتطرق إلى نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية، نظرية دورة حياة المنتج ، ونظرية الموقع.

1- النظرية عدم كمال السوق: تستفيد هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير ، و تتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة و بذات في جانب العرض، حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الإنتاج والعرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات و صغر حجم هذه المشروعات، ولذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب و عناصر قوة عديدة تجعلها قادرة على منافسة المشروعات الحلية في الدول النامية. (خلف، 2004 ، صفحة 180)

هناك صورا أخرى لعدم كمال السوق فتمثل في القواعد الحكومية، الضرائب، الرقابة، عدم التوازن أو العدالة بين البائعين و المشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجو المنتجات كل هذه العوامل تدمر أسعار السوق و تمثل حواجز إضافية للشركات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر .

2- النظرية الحماية: ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار، لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق و غيرها إلى الجهات الحلية في أسواق الدول الضيفة، أي أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة بالبحث و التطور و الابتكار التكنولوجي للعمليات الإنتاجية الجديدة و القيام بها داخل الشراكة الأجنبية و فروعها و عدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات لتحقيق بذلك الحماية المطلوبة لاستثمارها و الوصول إلى أهدافها المستقبلية لها(السلام، بدون سنة نشر، صفحة 49).

3- النظرية دور حياة المنتج : تقوم هذه النظرية على أساس افتراض إلى أن هناك دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة وضعها فيرنون 1966 هي بكل بساطة عبارة عن منافسة للتغيرات المتعلقة العوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن

فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو انه مثل الإنسان فإن المنتجات يتم تصورها حيث تبدأ بفكر (الحمل)، ثم تنتج (الميلاد)، ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي و بعدها الانحدار ثم أخيرا الموت (فضيل، 2004، صفحة 74).

تنسب نظرية حياة المنتج إلى البروفيسور رايمند فيرلون من جامعة هاند الأمريكية في قسم إدارة الأعمال، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، و طبقا لفيرنون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لاتصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج الكبير و فتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقدم بسرعة،

كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية الذي يخضع مستوى الطلب عليها على التغيير في اتجاهات و أذواق المستهلكين، و بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكه في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع و النصف المصنعة و بعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد و غيرها من السلع من نفس المجال فهذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج و فتح الفروع (عباس، 2007، الصفحات 168-169)

بالرغم من نجاح هذه النظرية و إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من السلع و المنتجات قد يصعب تطبيقها و من أمثلة ذلك السلع الذي يطلق عليها سلع التفاخر مثل: السيارات أو السلع التي يصعب على الدول الأخرى (غير الدول صاحبة الاختراع) تقليدها أو إنتاجها بسهولة، و الانتقاد الآخر هو أن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيراً واضحاً لسبب قيام الشكاك المتعددة الجنسيات للاستثمار بدلا من عقود الترخيص في الدول المضيفة (حسب الله، 2004، صفحة 26).

4- نظرية الموقع: يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار خارج الدولة الأمر مرتبط بموقع الدول المضيفة للاستثمار، هذه

النظرية تحدد العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة له كما يلي:

- عوامل تسويقية تشمل حجم السوق، درج التقدم التكنولوجي، منافذ التوزيع... الخ.
- عوامل مرتبطة بالتكاليف، بانخفاض مستويات الأجور و القرب من المواد الخام... الخ.
- إجراءات حماية كالقيود المفروضة على الاستيراد و التصدير .
- عوامل أخرى مرتبطة بمناخ الاستثمار مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الاستثمار الأجنبي، الوعي الاستثماري... الخ.

هذه النظرية شاملة لأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموعة المميزات، بعضها ثابتة بالبلد المضيف، وأخرى متغيرة

يمكن تكييفها بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب (الذشالي، 2007، الصفحات 168-169)

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

نفتتح هذا المبحث بتعريف المناخ الاستثماري ثم عرض أهم مكوناته الاقتصادية و نختتمه بعرض آثاره على اقتصاد البلد المضيف

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للاستثمار أم لا (Khindria, 1993, P303).

كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و وتأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركة

الاستثمارات و اتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية (محمد، 2009، صفحة 160) .

من التعريفين السابقين يمكن القول أن المناخ الاستثماري هو مجموعة الظروف الطبيعية و السياسية و الاقتصادية و القانونية و التنظيمية و الاجتماعية و الثقافية التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر، سلباً أو إيجاباً في بيئة النشاط الاستثماري و قرارات المستثمرين (المحليين والأجانب) الحاليين و المحتملين مستقبلاً.

المطلب الثاني: المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

ويتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية و الاقتصادية و الاستثمارية و التشريعية، و درجة جاذبيته لاستقطاب و توطين الاستثمار، و تحقيق معدل تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي، وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة. حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى المكونات الاقتصادية.

و تشمل المكونات الاقتصادية مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني و من أهمها:

1- **السياسة الاقتصادية:** ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثماري من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.

أ) **السياسة المالية :** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية. إذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، صفحة 13)

و من نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم أو انكماش حاد و كساد اقتصادي. إذ كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، و لا يؤدي إلى انكماش و كساد كبير، كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار في أي حال من الأحوال.

ب) **السياسة النقدية:** تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف و معدل التضخم (عطية 1997، صفحة 226)

فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى. كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة و لا سلطان للمستثمر عليها (صقر، 1999، الصفحات 26-27).

و المعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير، و حجم الأرباح، و بالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري.

فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، و يتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، و المهم أن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب و تتسم بالاستقرار.

ج) سياسة التجارة الخارجية: تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفز للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعوق التجارة الدولية، متميزة بتعريفها جمركية مرنة و منخفضة و شفافة. قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

وتعكس آثار هذه السياسة إيجاباً أو سلباً في الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني، حيث يحقق الحساب المذكور فائضاً إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة و سليمة و بالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزاً في الحالة المعاكسة و تكون منفرة للمستثمرين.

2- درجة الانفتاح الاقتصادي: إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، و عدم وجود إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج) (العرب، 1988، صفحة 97).

فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح. و يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة و لفترات قادمة، و من هذه المؤشرات:

أ- نسبة الصادرات إلى الفاتح المحلي الإجمالي: حيث أن ارتفاع هذه النسبة معناه اعتماد الناتج المحلي الإجمالي عليها، مما يدل على الانفتاح الاقتصادي و العكس بالعكس.

إذ انخفاض هذه النسبة يدل على قلة الانفتاح الاقتصادي أو انغلاقه، الشيء الذي يساهم في رداءة مناخ الاستثمار.

ب- درجة تركيز الصادرات: إن ارتفاع درجة التركيز معناه ارتباط هذا الاقتصاد بعدد محدود من السلع المصدرة إلى عدد قليل من الدول. و هذا يعرض الاقتصاد القومي إلى هزات عنيفة بعيدة عن إرادة الدولة. و ما يستتبع ذلك من فرض للقيود على حركة عناصر الإنتاج، و هو ما يحاول رأس المال الأجنبي الابتعاد عنه (العرب، 1988، صفحة 79)

3- قوة الاقتصاد المحلي ونموه: يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن ظهور الإقتصادات الناشئة، كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الإقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة. (قدور، 2003/2002، صفحة 88) و من العوامل التي تؤخذ في عين الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد ما يلي (مرداوي، 2004، صفحة 88):

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد.

- درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة و قدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى.

- مدى كفاءة الجهاز المالي و المصرفي و حجم و نوعية الخدمات التي يقدمها.

- مستوى التقدم التكنولوجي

- مدى توافر الموارد البشرية الكفئة و المؤهلة بمستويات متدرجة و تخصصات متنوعة.

4— التكاليف و البنية الأساسية: يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخام و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم .

فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخام و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج و في الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف و هو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار و مدى استقرار أو تقلبه.

و قد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح **Cushman** أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة. (صقر، 1999، صفحة 52) كما أن عدم استقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي إليه، بسبب صعوبة إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية و خسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو التأثير فيها.

و بخصوص اليد العاملة نشير إلى أن انخفاض تكلفتها لم يعد عنصر جذب قوي للاستثمارات الأجنبية إذ ينبغي أن يصحب انخفاض التكلفة الجودة المرتفعة، و العمالة المنتجة... و قد ركزت البلدان التي نجحت في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين التعليم العام، و التدريب على المهارات الصناعية، و تحقيق الانضباط لعنصري العمل و الإدارة (شين، 1995، صفحة 7).

و ينظر للضرائب على الأرباح من زاوية مدى ثقلها و شفافيتها و وضوح قواعد حسابها و إجراءات تسديدها دون التأثير سلباً على سيولة المشروع.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فإنه يؤثر على تكاليف الإنتاج و أسعار البيع و من ثم على ربحية المشروع الاستثمار ، “ و قد أوضح كل من **Schneider and Frey** في دراسته عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر. نظر لأن ذلك يمثل مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة. و من ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة . (صقر، 1999، صفحة 53)

و بخصوص البنية الأساسية، يهتم المستثمر بمدى توفر المرافق العامة و جودة الخدمات التي تقدمها شبكة النقل البحري و البري و الجوي و اتساعها و وفرتها، و مدى توفر أدوات الاتصال المتقدمة و الطاقة و غيرها من البنى المكملة و الميسرة للنشاط الإنتاجي و التجاري للمشروع الاستثماري. و التي يقع إنجازها على عاتق الدولة المضيفة للاستثمار و ليس المستثمر.

5- حجم السوق: و يشمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق. و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني (مقران، 2011، صفحة 69)

كما أن انضمام الدولة الضيفة للاستثمار إلى الاتحادات الاقتصادية و الإقليمية يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري و تدفق الاستثمارات، و يوسع في حجم السوق المحلي ليشمل أسواق الاتحادات السابق ذكرها. و لهذا فإن حجم سوق أي بلد يتأثر بمدى انتمائه لمثل هذه الاتحادات أو عدم انتمائه، الشيء الذي يؤثر في مدى جاذبية سوق هذا البلد لمستثمرين جدد أو لا، فكلما كان حجم سوق أي بلد كبير و قابل للنمو مع الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار فيه، و العكس كلما كان حجم سوق أي بلد صغير أو ينكمش مع الزمن ساهم ذلك في تراجع المناخ الاستثماري.

6- درجة مخاطر الاستثمار: قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية و السياسية.

لهذا كلما قلت هذه المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار، وكلما ارتفعت ساهمت في رداءة هذا الأخير و نفرت المستثمرين الأجانب على الخصوص.

و هناك عدة مؤشرات تعد من طرف مؤسسات و هيئات إقليمية و دولية تقيس أهم المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار، كما ترتب البلدان وفقا لهذه المؤشرات تريبا تصاعديا من البلد الأقل خطر إلى البلد الأعلى خطرا.

و منه تعطي هذه المؤشرات في مجموعها نظرة عن مناخ الاستثمار لأي بلد من حيث درجة المخاطر و تربيته عالميا (ناصر، 2013، صفحة 188).

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف.

تعمل البلدان النامية و المتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدفة تحقيق مزايا عديدة. غير أن هذه المزايا قد تصاحبها عيوب أو آثار غير مرغوبة أو محبذة، خاصة في الأجل الطويل. مما جعل الآراء تختلف حول الحصيلة النهائية لهذا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف له، كما أن لكل استثمار مخاطر، و تزداد هذه المخاطر عندما ينتقل المستثمر من بلده الأصلي إلى بلد أجنبي بفعل الظروف و المغايرة والجديدة و المحتملة الوقوع مستقبلا. لأن المدى الزمني للاستثمار طويل، مما يزيد من احتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوبة من طرف المستثمر الأجنبي و المضرة به، و سنتناول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف له دون تلك التي تقع على البلد المصدر للاستثمار أو على المستثمر الأجنبي ذاته. وهذا نظرا لأهمية هذه الآثار على البلد المضيف و تنوعها و اختلاف الرأي بشأنها.

تمثل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين و المعارضين له. و هذا من خلال ترجيح آثاره الايجابية عن آثاره السلبية أو العكس، في الأجل القصير و المتوسط و الطويل.

و سنقوم بعرض و تحليل أهم الآثار الايجابية و الطيبة للاستثمار الأجنبي المباشر و أكثرها تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، و ذلك يهدف توضيح صيغة تعظيم المكاب و التخفيض من أعباء هذا النص من الاستثمار، أي الاستعادة من أثره الايجابية و تحجيم أثره السلبية غير المرغوبة. أولاً- الآثار على الاستثمار الداخلي.

و نقصد بالاستثمار الداخلي كل أنواع الاستثمارات الحقيقية — أي باستثناء الاستثمارات المالية- التي تنجز داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني سواء من لرف المقيمين و غير المقيمين(الأجانب)، و يمكن تلخيص أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي في ثلاثة عناصر أساسية هي: الأثر الكمي و الأثر النسبي أو الأهمية النسبية و الأثر النوعي.

1- الأثر الكمي.

و نقصد به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، أي هل هذا الأخير يؤدي إلى الزيادة أم التخفيض أم الاستقرار في الحجم الإجمالي للاستثمارات الداخلية المحلية و الأجنبية؟ يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار الداخلي عندما يدخل (الاستثمار الأجنبي المباشر) منشآت وحدات إنتاجية جديدة و/أو مضيفاً أصولاً إنتاجية جديدة لوحدة قائمة من قبل. مع اشتراط عدم استخدام الموارد المالية المحلية في تمويل هذا الاستثمار. لأن استخدام هذه الموارد من طرف المستثمرين الأجانب يعني حرمان نظرائهم المحليين من إحداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات الداخلية. فإذا صاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر نشوء استثمارات أخرى إضافية محلية من طرف المقيمين نكون بصدد ما يسمى في الأدب الاقتصادي الأثر التكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار المحلي. و عادة ما تقع هذه الحالة عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى إقامة روابط خلفية و/أو أمامية داخلية و ليس خارج البلد المضيف له. و بهذا يزداد حجم الاستثمارات الداخلية من ناحيتين: الأولى و تتمثل في الجزء المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ و الثانية تتمثل في الجزء المتعلق بالاستثمارات الخادمة و/أو المكملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا بخصوص الروابط الخلفية و الأمامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يمكن أن يزداد حجم الاستثمار الداخلي

بطريقة غير مباشرة من خلال دفع و تحفيز المؤسسات المحلية على تحسين منتجاتها و خدماتها حتى تتمكن من مواجهة منافسيها الأجانب. الأمر الذي يدفع بالمؤسسات المذكورة إلى إنجاز استثمارات جديدة.

أما إذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لمؤسسات أو لأصول إنتاجية قائمة من قبل، فلن يتغير الحجم الإجمالي للاستثمارات الوطنية و يبقى مستقرا إلا في حدود تغير قيم هذه الأصول و امتلاكها، أي يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إحصائيا على الاستثمار الوطني. و نصادف هذا الوضع في حالة برامج الخوصصة التي تقوم بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال آلية تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات في بعض الحالات. حيث تتغير ملكية هذه الأخيرة من ملكية عمومية محلية إلى ملكية أجنبية، دون إحداث أي تغيير في الحجم الإجمالي للاستثمارات الوطنية. بينما حجم الاستثمار المحلي سينخفض بنفس مشتريات الاستثمار الأجنبي المباشر للأصول الإنتاجية الخلية التي كانت موجودة من قبل.

مما سبق يتضح أن الأثر الإحصائي ينشأ:

- عندما يتدخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لأصول إنتاجية قائمة من قبل.

- عندما يتم تمويل جزء أو كل الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر مالية داخلية (الاقتراض من السوق

المحلي في الدولة المضيفة).

- عندما يخرج بعض المستثمرين المحليين من السوق بسبب عدم قدرتهم على مواجهة منافسة نظرائهم الأجانب.

أما الأثر التكاملي فينشأ:

- عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر منشئا لمشاريع استثمارية جديدة أو موسعا لمشاريع قائمة من

نظرائهم

- عندما يمول الاستثمار الأجنبي المباشر كليا من مصادر مالية خارجية فقط (الأموال الذاتية للمستثمر

الأجنبي).

- عندما يساعد المستثمرين المحليين على الزيادة في استثماراتهم من خلال العلاقات التشابكية مع بعضهم البعض.

و تشير بعض الدراسات التطبيقية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي إلى ما يلي: * دراسة جمال محمود عطية عبيد المتعلقة بالاقتصاد المصري: خلال الفترة 1987-2000، كان التأثير إيجابيا على الاستثمار المحلي، و بلغت قيمة معامل الاستثمار المحلي حوالي 2,3، و التي يشير بدون إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة كان مشجعا لمزيد من الاستثمار المحلي. و

يمكن تبرير ذلك بقدرة الشركات المحلية في مصر على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك الأمر الذي شجع على دخول مستثمرين جدد إلى حلبة الإنتاج خلال تلك الفترة. (محمود، 2000، صفحة 189)

٤: (ناصر، 2003، الصفحات 235-240)

خلال الفترة 1980-1990 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مزاحما للاستثمار المحلي، نظرا لكون معظم المشروعات الأجنبية في مصر اتخذت في هذه الفترة شكل شركات مشتركة.

خلال الفترة 1990-2000 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مشجعا للاستثمار المحلي، حيث أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بنسبة 1%، تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمعدل 1,37%.

* دراسة **Agosin and Mayer**، حيث قامت بتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية، في أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996. و قد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية، وله أثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية، وله أثر محايد في إفريقيا.

2- الأثر النسبي (الأهمية النسبية).

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 05 أدناه، نلاحظ أن الحجم الأكبر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو البلدان المتقدمة، و تحصل البلدان النامية على حجم بسيط من هذه التدفقات.

فخلال الفترة 1990-2005 كانت أكثر من 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو الدول المتقدمة باستثناء خمس سنوات (49-69-79-2004-2005) التي تحصلت فيها هذه الأخيرة على 56% و 57% و 57% و 56% و 59% على الترتيب من إجمالي التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمار. و هذا يعني أن يعنى بقية الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تعد نسبة 40% منذ سنة 1990 إلى 2005 باستثناء السنوات الخمس المذكورة سابقا حيث كانت هذه النسبة بين 41% و 44%.

و بالنظر إلى حجم اقتصاديات الدول المتقدمة و ضخامة رأس مالها الثابت عكس اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بصغر حجم اقتصادها و ضعف رأس مالها الثابت مقارنة بوضع الدول الأولى، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية مع ضعف قيمته المطلقة له أهمية كبيرة في إجمالي تكوين رأس مالها الثابت. عكس الدول المتقدمة التي تحصل على حجم كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن أهميته أقل في إجمالي تكوين رأس مالها الثابت مقارنة بالدول النامية. و هذا ما يوضحه الجدول رقم 06 حيث كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الخام للرأس مال الثابت في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة خلال الفترة 1994-2005 باستثناء سنوات 1999-2000-2002.

الجدول رقم(2):نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الخام للرأس المال الثابت خلال الفترة

2005/ 1994

الدول	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المتقدمة	03,5	04,4	04,8	06,0	09,9	16,2	21,3	11,5	10,9	06,4	<u>06,3</u>	08,0
النامية	08,3	07,7	09,1	11,4	12,3	14,7	14,9	13,1	09,5	09,3	10,7	12,8

المصدر : من إعداد الباحث الاعتماد على نفس مصادر الجدول لجم 05.

ففي سنة 1994 تحصلت الدول المتقدمة على 57% من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بين ما حصة بقية (منها النامية) الدول كانت 43% فقط غير أن نسبة هذا التدفق للتكوين الخام للرأس مال الثابت في الدول النامية فقط كانت 3.8% بينما في الدول المتقدمة كانت 3.05%.

و نفس الحالة نلاحظها في سنتي 2004 و 2005، حيث حصة الدول المتقدمة من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بلغت 56% و 59% و بقية الدول 44% و 41% على الترتيب، غير أن نسبة هذا التدفق إلى التكوين الخام للرأس مال الثابت في الدول النامية كانت 10,7% و 12,8% أكبر منها في الدول المتقدمة 6,3% و 8% في نفس الفترة عش التوالي.

إن هذه المقارنة تفيدنا في عدم الانخداع بالقيم المطلقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف دول العالم. فقد يعتبر الحجم(س) من هذا الاستثمار مهم جدا للدولة (أ) و أقل أهمية أو غير مهم مطلقا للدولة (ب) نظر لكبر حجم اقتصاد هذه الأخيرة مقارنة بنظيره للدولة(أ) مقاسا — حجم الاقتصاد — بإجمالي التكوين الخام للرأس مال الثابت لاقتصاد كل منهما.

و بناء على المعطيات الإحصائية المحتواة في الجدول أعلاه، نستنتج أن الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية يعتبر مهم رغم ضعف حجمه مقارنة بنظيره المتدفق إلى الدول المتقدمة.

3 — الأثر النوعي:

بالرغم من أهمية التراكم الرأس مالي -للأصول الإنتاجية- للنمو الاقتصادي إلا أنه غير كاف لوحده. لأن النمو المستمر يستدعي توفر الموارد البشرية المؤهلة و المعرفة التكنولوجية المتقدمة علاوة على التراكم المستمر للأصول الثابتة. و في هذا الخصوص يفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث الآثار الثلاثة في الاقتصاد المضيف له من زيادة في حجم الاستثمارات و مساهمته في تحسين تاهيل الموارد البشرية ونقل المهارات و التكنولوجية.

و بهذا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي على نحو حركي كالتالي: (الغفار، 2002، صفحة 256)

أ- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائمة و أن يخفف الاحتكاكات (عق الزحاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية و العملات الأجنبية.

ب- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المدخلات المصنوعة محليا من الشركات المحلية و تجهزها بالمدخلات الوسيطة.

ج- أن يزيد من صادرات البلد المضيف، و هذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية و الاستثمار المحلي.

د- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات و آلات، و تجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محليا و من ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

غم هذه الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ينبغي أن لا نتجاهل بعض آثاره السلبية على نفس العنصر — الاستثمار المحلي-. فإذا تنافس المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات... الخ، فإنه يؤدي إلى تشييط الاستثمار المحلي و ربما زوال بعض المستثمرين المحليين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.

ثانيا- الآثار على النمو الاقتصادي.

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفر أو لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي مرتفع و العكس صحيح، أي أن التدفق الضئيل لهذا الاستثمار يؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف، و قد تطرق الاقتصاديون قديما و حديثا إلى كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلد المضيف له، لا يتسع المقام لعرض آرائهم للاطلاع على آراء مختلف المدارس الاقتصادية، انظر: جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، الصفحات 116-152).

و يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. و يلاحظ أن هذه الدراسات توصلت إلى نتائج غير متماثلة (الشوريجي، 2006، صفحة 166)، و سنكتفي هنا بالإشارة إلى نتائج البعض منها و التي تتناسب مع طبيعة البحث الحالي.

توصل دراسة **Firebaugh** عام 1992 على أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تترتب عليها حدوث زيادة في النمو الاقتصادي بحوالي 0,80%، على حين آخر فإن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1% تترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0,32% (**Firebaugh**، صفحة 44)

كذلك أوضحت دراسة **Richardson** عام 1997، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة صادرات تلك الدول. (محمود، 2000، صفحة 67)

كما توصل جمال محمود عطية عبيد في دراسته المشار إليها سابقا إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1987-2000، و بلغت مرونة الناتج المحلي النسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 0,38. (محمود، 2000، صفحة 194)

و ذات النتائج توصلت إليها دراسة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عام 1998، على مجموعة من الدول منها: الصين، و ماليزيا، و سنغافورة، و تايلاند، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي و التكنولوجيا الحديثة المصاحبين له. إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية. (قويدي م، 2005، صفحة 46) و تشير دراسة أخرى إلى الدور المهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاديات المضيفة ... و أن انفتاح هذه الاقتصاديات على الرأسمال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة يسمح للبلدان الفقيرة (ذات دخل حقيقي فردي ضعيف) باستدراك البلدان الغنية بسرعة. (**Investissements directs étrangers**، 1998، صفحة 209)

ثالثا- الآثار على ميزان المدفوعات.

يمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف له إلى نوعين هما:

- آثار إيجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه.

- آثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه.

- و نناقش فيما يلي كيفية حدوث هذين الأثرين آخذين في الاعتبار مكونات ميزان المدفوعات.

1 - الآثار على الميزان التجاري: هناك علاقة أكيدة بين إمكانيات الاستيراد و الاستثمار — كما أوضحه خبراء الأمم المتحدة في مقارنتهم لعدة دول مختلفة -، فزيادة الاستثمار تقتضي فعليا رفع الواردات... و تتمثل زيادة الواردات في واردات السلع الاستثمارية النهائية أو الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي لسلع ما. أي الاستهلاكيات الوسيطة لقطاع إنتاج السلع الاستثمارية. (88 **Guillaumont, sans année, p.**)

يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع. فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه. و العكس صحيح حيث يحدث عجز في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته. و هناك إستراتيجيتان لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.

- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة.

و كلا الإستراتيجيتان تؤثرن إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية. و الإستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات و منه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية. غير أن هذا الاستنتاج السائد في الأدب الاقتصادي في هذا المجال أغفل عنصرين مهمين لهما آثار معاكسة لما سبق ذكره وهما:

أ— أهمية العناصر المستوردة في الإنتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر: إن استخدام جزء كبير من مستلزمات الإنتاج — المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة...-المستوردة يحدث أثر سلبي على الميزان التجاري سواء كان هذا الإنتاج موجه للتصدير أو لإحلال الواردات. لهذا فإن أهمية الأثر الإيجابي للاستثمار

الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للبلد المضيف له تتناقض كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار.

أما إذا كانت التزامات المذكور أعلاه محلية المصدر، فيبقى الأثر الإيجابي لهذا الاستثمار على الميزان التجاري كما ذكر سابقا. هذا بافتراض عدم التحايل في أسعار التحويل بين الشركة الأم و فروعها في الخارج كما سنوضحه أدناه.

و هنا ينبغي التنبيه إلى حالة أخرى حيث ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من واردات بعض السلع، لكنه يزيد واردات

مستلزمات تشغيل السلع المنتجة محليا من طرفه. “مثل الاستثمارات المنتجة للسيارات البديلة لنظيراتها المستوردة سابقا تؤدي إلى زيادة

استهلاك البنزين المستورد أيضا. (Guillaumont, OP. cit, P Patrick100)

ب- التلاعب في أسعار التحويل: و نقصد بأسعار التحويل أسعار الشراء و البيع (التصدير و الاستيراد) بين الشركة الأم و فروعها في الخارج أو بين فروعها في الخارج مع بعضهم البعض. و لأسباب عديدة تلجأ الشركة الأم إلى رفع أسعار صادراتها إلى فروعها و تخفيض أسعار وارداتها منها. و هذا ينتج تضخيم في المدفوعات الخارجية للفروع و تحجيم في مقبوضاتهم الشيء الذي يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها الفروع أو يحدث عجز فيها.

2 - الآثار على ميزان حركات رأس المال: يفترض أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثر إيجابي على هذا الميزان نتيجة

تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار. و هو افتراض غير صحيح في جميع الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:

- طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر(مصدر التمويل).

العملة المستخدمة في سداد تكاليف إنجاز أو حيازة المشروع الاستثماري

أ- طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر: و نقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي. حيث يكون الاقتراض السابق صحيح عندما يستخدم المستثمر الأجنبي أمواله الذاتية و بالعملة الأجنبية الصعبة. أما إذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري إلى الاقتراض من سوق البلد المضيف للاستثمار، فمعلوم أن لا يقع أي تدفق للعملة الأجنبية إلى الداخل و لا يحدث أي أثر على ميزان حركات رأس المال. و هي الحالة التي أشارت إليها لجنة من مجلس النواب الأمريكي حيث “ 85% من احتياجات التمويل اللازم لفروع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات العاملة في الخارج يتم تديرها من المصادر التمويلية المحلية في الدول المضيفة“. (النقلي، 1988، صفحة 65)

مما سبق يتضح أن الجزء الضئيل من الاستثمار الذي يمول فعليا بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة الضخامة التي يبدو عليها.

(لأن المستثمر الأجنبي يمكنه أن يعيد إلى بلاده الأموال التي اقترضها من السوق المحلية) و أن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب. (رزين، 2001، صفحة 8)

و إذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كليا أو جزئيا بقروض خارجية سيؤدي هذا إلى تحسين مؤقت لوضع هذا الميزان فور استلام هذه الأموال، لكن سينعكس الأثر في المستقبل عند سداد هذه القروض مع فوائدها، ويكون الأثر الصافي في النهاية سلبيا.

ب- العملة المستخدمة في سداد تكاليف الانجاز أو الحيازة: إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد، فمن المعلوم أن تكاليف إنجاز ستدفع كليا أو جزئيا إما بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

فإذا دفعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع أي تأثير (إيجابي أو سلبيا) على ميزان حركات رأس المال، مع مراعاة طريقة التمويل المذكورة أعلاه. و إذا دفعت هذه التكاليف نتيجة استيراد معدات و تجهيزات الاستثمار و أجور الأجانب ... الخ جزئيا أو كليا بالعملة الأجنبية فيكون التأثير سلبيا على الميزان التجاري الأمر الذي يخفض أو يزيل الأثر الإيجابي المحتمل الوقوع في ميزان حركات رأس المال الناتج عن طريقة تمويل الاستثمار كما شرحت أعلاه.

2 — الآثار على ميزان الخدمات و باقي التحويلات.

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مراحله الأولى قد يحدث آثار إيجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية، فإن اتجاه هذا التدفق سينقلب مستقبلا حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية و فوائدها إن وجدت و ثمن استخدام براءات الاختراع و مقابل المعونة الأجنبية، و تحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج (الغفار، 2002، صفحة 285) بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار.

مما سبق يبدو أن المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات البلد المذكور، و إذا لم تكن المقبوضات الجارية من العملة الأجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات فسيضطر البلد المعني إلى الاستدانة الأجنبية. و هو الأمر الذي يفترض أن لا يقع فيه نتيجة حله للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها، وربما دون حاجة الفروع إلى هذه القروض، و إنما تلزمها الشركة الأم بهذا الاقتراض لأهداف ما. مما يضخم أعباء الفرع و مدفوعاته الخارجية و من ثم خروج العملة الأجنبية بدلا من جلبها.

و في الأخير نشير إلى احتمال انتقال أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف صعودا أو هبوطا. حسب التفاوت الذي قد يقع بين الطلب و العرض من العملات الأجنبية و الذي يظهر في شكل عجز أو فائض في ميزان مدفوعات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأثيرات المختلفة السابقة الذكر.

رابعا - الآثار على الاستخدام (التشغيل).

من الدوافع المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليل من حدة البطالة، و هذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف للاستثمار. و هنا ينبغي طح الأسئلة التالية: هل الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق فرص عمل جديدة أم لا ؟ و إذا كانت الإجابة بنعم، هل هذه الفرص تشغل من طرف اليد العاملة المحلية ؟ ثم ما أهمية عدد الفرص التي يخلقها في تخفيض معدل البطالة ؟ للإجابة على السؤال الأول يجب معرفة طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث إقامته لمشاريع جديدة أم يقوم بشراء مشاريع و مؤسسات قائمة.

ففي الحالة الأولى ينبغي الانتباه إلى مجال نشاط هذا النوع من الاستثمار من جانب الاستخدام المكثف لليد العاملة أم الاستخدام المكثف للآلات التكنولوجية المتقدمة؛ لأن استخدام هذه الأخيرة كبديل عن اليد العاملة أو نظر لكون طبيعة الاستثمار تستدعي ذلك لن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة إلا في حدود ضيقة و بنوعية تكوين عالية قد لا تتوفر في الدول النامية. أما إذا كان مجال نشاطه يستدعي الاستخدام المكثف لليد العاملة فنتقل إلى الإجابة عن السؤال الثاني من حيث تشغيل اليد العاملة المحلية أم جلب عمال أجانب بسبب عدم توفرها محليا أو لأسباب أخرى قد تكون مستوى التأهيل والمردودية والأجور... الخ.

و في الحالة الثانية-شراء مشاريع و مؤسسات قائمة- والتي تتم في إطار حوصصة المؤسسات العمومية المحلية التي تتميز عادة بوجود فائض في عدد عمالها. فلن يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة بل عادة ما يقلصها و يساهم في زيادة عدد البطالين و ليس تخفيض عددهم. لأن المستثمر الأجنبي يحاول التخفيض من تكاليف الإنتاج باستبدال اليد العاملة بالآلات المتطورة الأمر الذي يؤدي إلى تسريح العمالة الفائضة أولا ثم المعوضة بالآلات لاحقا(مرازقة،2006صفحة 100).

مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تخفيض البطالة إذا دخل مقيما لمشاريع جديدة معتمدا على اليد العاملة و ليس على التكنولوجيا المتطورة و يستخدم عمال محليين و ليس غيرهم. و عادة ما يقدم المستثمر الأجنبي لمستخدميه أجورا مرتفعة عن أجور مستخدمي المؤسسات المحلية، الشيء الذي يساهم في تحول العمال المهرة من هذه الأخيرة إلى المؤسسات الأجنبية. و بديهي أن هذا

الأمر يؤثر سلباً على المستثمرين المحليين و يساهم في سوء توزيع الدخل. غير أن له أثر إيجابي على اليد العاملة ذات تكوين عال و التي تضطر في أغلب الحالات إلى الهجرة بحثاً عن شروط وظروف عمل أحسن في الخارج أي ما يعرف بحجرة الأدمغة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الحد من هذه الظاهرة من خلال توفيره لشروط و ظروف ملائمة لهذا النوع من العمالة _كالأجور المرتفعة و علاقات العمل المناسبة و توفير ظروف إثبات الذات و حوافز الابتكار... الخ-. لكن يعاب على بعض المستثمرين الأجانب الذين يميزون في أجور عمالهم لصالح الأجانب إذ أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار و الأعمال في مصر عام 1994، إلى أن أجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف أجر الموظف المصري في تلك البنوك، و حوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.“ (محمود، 2000، صفحة 45)

أما بخصوص السؤال الثالث المتعلق بأهمية عدد الفرص التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدل البطالة، يمكن الإجابة عليه من خلال فرص العمل الجديدة الموفرة من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة له. غير أنه لم تتمكن من الحصول على الإحصائيات ذات الصلة بهذا الموضوع، و لذلك لا يمكننا الإجابة عن هذا السؤال. و مع ذلك نشير إلى تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985/1992 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في نفس الفترة إلا ب. 12%. (المجيد، 2003، الصفحات 252-253)

خامساً- الآثار على التقدم التكنولوجي.

لقد أصبح من المسلم به الآن أن عملية الاختراع و تطبيق الاختراعات شاقة و طويلة و باهظة التكاليف. فهي تتطلب توظيف أموال طائلة، و تستلزم توفر عدد كبير من العلماء و الباحثين و الغنيين و اليد العاملة الماهرة، فضلاً عن ضرورة تواجد البيئة المناسبة. و لا تتوفر هذه المقومات الهامة مجتمعة بالقدر الكافي إلا في البلدان الصناعية المتقدمة. أما الدول النامية، فيقتصر دورها، في غالبية الأحوال — على استيراد التكنولوجيا. (خضر، 1980، صفحة 178)

و لهذا تعمل الدول النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر طمعاً منها في اكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلاً من العمل على توفير متطلبات إنتاج التكنولوجيا السابق ذكرها و التي من العسير على هذه الدول توفيرها خاصة في الأجل القصير.

و هناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر منها : استيراد السع الرأسمالية، والترخيص من قبل مالك التكنولوجيا، و الاستثمار الأجنبي المباشر. و يعتبر هذا الأخير من أهم هذه الطرق للأسباب التالية (محمود، 2000، صفحة 133):

1 — إن التكنولوجيا الجديدة رها لا تكون متاحة تجارياً، إذ قد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها

عن طريق اتفاقيات التراخيص. كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص.

2 — يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية و الشركات المحلية. وتعتبر

هذه المنافسة ضرورية لشيوع وانتشار التكنولوجيات، و بصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات.

3 — يقدم المستثمرون الأجانب شكلا من تدريب العمالة، و التي لا يمكن أن تتحقق أو تتوافر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج.

و يتم نقل التكنولوجيا بوساطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم و أساليب التخطيط و التنظيم و الإنتاج و التسويق و المعرفة الفنية و رأس المال. (الغفار، 2002، صفحة 267)

و يذكر الداعين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الأخير سيجلب معه التكنولوجيا الحديثة و يساهم في توطينها حيث استقر. لأن مجيء هذا الاستثمار يفرض منافسة بينه و بين المنتجين المحليين مما يدفع هؤلاء — المنتجين المحليين — إلى تقليد منتجات المستثمرين الأجانب من حيث الجودة و النوعية، و هذا يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم أو البحث عن تكنولوجيا أكثر تطور، و بالتالي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمرين المحليين على الزيادة في أنشطة البحوث و التطوير بالشكل الذي يسمح بتطويع وتوطين التكنولوجيا المستوردة و إنتاج تكنولوجيا محلية، و هذا بفعل أثر المحاكاة. •

لهذا تعمل الدول النامية خاصة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتمادها أن يكون هذا الاستثمار مصدرا هاما لتكملة رأس المال البشري و التغيير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية، لأنه يحفز على استخدام و استحداث تكنولوجيا أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية، بالإضافة إلى دوره في تدريب العمالة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و تحفيز النمو الاقتصادي في تلك الدول. (محمود، 2000، الصفحات 139-140)

و الدراسات التي تطرقت إلى موضع التكنولوجيا تدعم هذا الاتجاه إذ تشير إلى العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي و التكنولوجيا بصفة عامة. و أولى و أبرز هذه الدراسات هي تلك التي قام بمبا صولو (SOLOW, 1957) الذي بين أن زيادة إنتاجية الالاتصاد الأمريكي خلال السنوات بعد الحرب كانت نتيجة اللجوء إلى استعمال العامل التكنولوجي في النشاط الاقتصادي مؤثرا على مستوى الإنتاجية و دافعا لها إلى الأعلى (أوكيل، الصفحات 19-20).

إن نتائج البحوث المتعددة، التي كرسست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من الشركات عابرة القوميات في البلدان النامية، أظهرت أن هذه الشركات ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال و التي لا تتناسب مع عامل الكلف في البلدان النامية، مما ضيق فرص العمل المقدمة و أثر من ثم على إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة حيث لا يسند لها إلا الوظائف الروتينية و الاعتيادية. (الغفار، 2002، صفحة 268)

كما أن الاعتماد المكثف على الاستثمار الأجنبي المباشر في اكتساب التكنولوجيا يعرض البلدان المضيفة له إلى تبعية تكنولوجية إلى الخارج من خلال السيطرة المتزايدة للمستثمرين الأجانب على أهم القطاعات الاقتصادية المتقدمة، و عدم تسريهم للتكنولوجيا المتطورة، و من الانتقادات الشائعة التي توجه إلى ممارسات الشركات عابرة القوميات تركز استثماراتها في البلدان النامية في الصناعة الإستخراجية أو البنية الأساسية من دون تطوير الصناعة التحويلية، و إن كان قد حدث تحول في هذا الاتجاه خلال

عقدي السبعينات و الثمانينات فقد كان سببه إما التهرب من قوانين حماية البيئة في البلدان المتقدمة أو بسبب سياسات البلدان النامية الهادفة إلى السيطرة على مواردها الطبيعية وتنمية صناعاتها (الغفار، 2002، صفحة 269).

لقد أثبتت سلسلة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية أن الدول الصناعية لم قمح إلا بنقل التكنولوجيات البسيطة جدا و التي تقتضي مصلحتها نقل نمط معين من هذه التكنولوجيا. (حداد، 1980، صفحة 225)

سادسا- الآثار على المالية العمومية (إيرادات الميزانية).

إن الحوافز المتنوعة (القانونية و التجارية و المالية... الخ)، التي تقدمها الدول الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية لها في الأجلين القصير و الطويل، و في الاتجاهين، السليبي و الايجابي معا نوضحه أدناه:

1 - الأثر السلبي المتمثل في تقليص الإيرادات: تلتخص أهم الحوافز المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة له في تخفيض الضرائب على الاستثمار و إعفائه المؤقت من بعضها، الشيء الذي يعتبر فقدان مصدر مالي لميزانية هذه الدول و انكماش في إيراداتها خلال فترة تطبيق هذه الحوافز، و يتحقق هذا الأثر فور إذا كانت التخفيضات و الإعفاءات الضريبية و الجمركية تخص مستلزمات إقامة (إنجاز) المشروع الاستثماري الأجنبي، من اقتناء الأراضي و المباني و المعدات و التجهيزات الصناعية — المحلية و المستوردة أما في الأجل الطويل، فيقع هذا الأثر الناتج عن الحوافز المذكورة سابقا في حالة سريانها لمدة زمنية تتجاوز فترة إنجاز المشروع الاستثماري. أي عندما تشمل هذه الحوافز الجانب الاستغلالي — إنتاج و بيع — للاستثمار المعني، و الذي عادة لا تقل فترة سريانها عن سنتين أو خمس سنوات و قد تمتد في بعض الحالات و الدول إلى عشر سنوات أو أكثر. لكن هذا الأثر السلبي قد يلغى نتيجة الأثر الايجابي (رقم د) الوارد أدناه. غير أنه ينبغي عدم إهمال عاملين أساسيين عند قياس أهمية هذا الأثر السلبي على ميزانية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في المدين القصير و الطويل، و هما:

و من الانتقادات الشائعة التي توجه إلى ممارسات الشركات عابرة القوميات تركز استثماراتها في البلدان النامية في الصناعة الإستخراجية أو البنية الأساسية من دون تطوير الصناعة التحويلية، و إن كان قد حدث تحول في هذا الاتجاه خلال عقدي السبعينات و الثمانينات فقد كان سببه إما التهرب من قوانين حماية البيئة في البلدان المتقدمة أو بسبب سياسات البلدان النامية الهادفة إلى السيطرة على مواردها الطبيعية وتنمية صناعاتها. (الغفار، 2002، صفحة 269)

لقد أثبتت سلسلة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية أن الدول الصناعية لم تسمح إلا بنقل التكنولوجيات البسيطة جدا و التي تقتضي مصلحتها نقل نمط معين من هذه التكنولوجيا. (حداد، 1980، صفحة 225)

سابعاً- الآثار على المالية العمومية (إيرادات الميزانية).

إن الحوافز المتنوعة (القانونية و التجارية و المالية... الخ)، التي تقدمها الدول الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية لها في الأجلين القصير و الطويل، و في الاتجاهين، السلي و الايجابي كما نوضحه أدناه:

1 - الأثر السلي المتمثل ي تقليص الإيرادات: تتلخص أهم الحوافز المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة له في تخفيض الضرائب على الاستثمار و إعفائه المؤقت من بعضها، الشيء الذي يعتبر فقدان مصدر مالي لميزانية هذه الدول و انكماش في إيراداتها خلال فترة تطبيق هذه الحوافز (بعداش، 2008، صفحة 201).

و تتحقق هذا الأثر فور إذا كانت التخفيضات و الإعفاءات الضريبية و الجمركية تخص مستلزمات إقامة (إنجاز) المشروع الاستثماري الأجنبي، من اقتناء الأراضي و المباني و المعدات و التجهيزات الصناعية — المحلية و المستوردة أما في الأجل الطويل، فيقع هذا الأثر الناتج عن الحوافز المذكور سابقا في حالة سريانها، لمدة زمنية تتجاوز فترة إنجاز المشروع الاستثماري. أي عندما تشمل هذه الحوافز الجانب الاستغلالي — إنتاج و بيع — للاستثمار المعني، و التي عادة لا تقل فترة سريانها عن سنتين أو خمس سنوات و قد تمتد في بعض الحالات و الدول إلى عشر سنوات أو أكثر. لكن هذا الأثر السلي قد يلغى نتيجة الأثر الايجابي الوارد أدناه. غير أنه ينبغي عدم إهمال عاملين أساسيين عند بيان أهمية هذا الأثر السلي على ميزانية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في المدين القصير و الطويل، و هما:

أ- الأهمية النسبية للمبالغ المالية الضائعة نتيجة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموع الإيرادات المالية للدولة ككل. و ذلك بقسمة مجموع المبالغ السنوية الضائعة للدولة على إجمالي الإيرادات المالية السنوية المحصلة للدولة.

و بهذا تتغير أهمية التأثير السلي لهذه الحوافز على ميزانية الدولة المضيفة للاستثمار طرديا مع تغير هذه النسبة ارتفاعا و انخفاضاً.

ب- مقارنة الأثر السلي مع الأثر الإيجابي، و من ثم إمكانية إجراء عملية المقاصة بين الأثرين، الشيء الذي يخفض من حدة الأثر السلي و ربما يكون الأثر الصافي إيجابي خاصة في المدى البعيد كما سنوضحه فيما بعد . و قد تفقد الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الضرائب على أرباح هذا الاستثمار، عندما يلجأ هؤلاء المستثمرون عادة الشركات المتعددة الجنسية إلى التحايل في أسعار التحويل بين فروعهم المتواجدة في عدة دول. حيث يرفعون أسعار الواردات و يخفضون أسعار صادرات أحد الفروع اتجاه بقية الفروع و الشركة الأم، الأمر الذي ينقل أرباح هذا الفرع إلى فروع أخرى في دول مختلفة أو إلى دولة الشركة الأم، و بالتالي تخسر الدولة التي يتواجد فيها هذا الفرع جزء من الضرائب على أرباحه.

فخلال الثمانينات خسرت الحكومة الأمريكية حوالي 35 بليون دولار نتيجة ممارسات و سياسات أسعار التحويل الخاصة بفروع الشركات العالمية العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت بريطانية أو ألمانية أو كندية . (قحف، 2001، صفحة 232)

كما اتهمت شركة يابانية عالمية بتقاضيتها أفساط التأمين مرتين في العام على مخزون السيارات لفرعها بالولايات المتحدة . (قحف، 2001، صفحة 232)

وتؤكد، نتائج دراسة جاكوب (Jacob) الميدانية أن الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات و فروعها خاصة عادة ما تدفع ضرائب إجمالية أقل مما يجب خاصة من أنشطتها الأجنبية كنتيجة لاستخدام الإدارة أسعار التحويل للسلع و الخدمات . (قحف، 2001، صفحة 232)

2 - الأثر الإيجابي المتمثل في زيادة الإيرادات: من المبررات المقدمة لمنح الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الحصول على موارد مالية مستقبلية تفوق تلك التي تضحي بها حالا. و هو مبرر نراه مقبو . للأسباب التالية:

أ- من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدخل في النشاطات التي تتميز بنتيجة مقنعة، وبفعل الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار تزداد حصيلة الضرائب على أرباح و مداخيل الشركات التي تخنيها خزينة الدول المضيفة لهذا الاستثمار.

ب- هناك بعض الضرائب و الرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري أو الصناعي و التي تحصل عليها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار بمجرد انطلاق دورة الاستغلال لهذا الأخير، و بغض النظر عن نتائجه (ريح أو خسارة) في نهاية الدورة المالية. مثل الضرائب على أجور العمال و على عمليات البيع و الرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار... الخ، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة المضيفة له.

ج- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الضرائب على الاستهلاك، من خلال الأجور الخاصة بمناصب الشغل الجديدة التي ينشئها هذا الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث سيخصص جزء من هذه الأجور للاستهلاك مما يعني زيادة هذا الأخير و من ثم زيادة الضرائب عليه التي تحصلها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

د- نشير إلى حالة خاصة تتعلق بالدعم المالي الذي تتحمله الخزينة العمومية جراء الخسائر التي تحققها المؤسسات العمومية المتعثرة. فإذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار حوصصة هذه المؤسسات المتعثرة، يكون أثره إيجابي على خزينة الدولة المضيفة له من وجهين:

الأول: تحصيل إيرادات جديدة ناتجة عن بيع (حوصصة) هذه المؤسسات المتعثرة.

و الثاني: تخليص خزينة الدولة من تحمل الخسائر المتكررة لهذه المؤسسات العمومية المتعثرة.

المبحث الثالث: ماهية مؤشر التنافسية العالمية

كنتيجة لشدة التنافس الدولي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت كل دولة حريصة على تحسين موقعها في ما اصطلح على تسميته بالتنافسية الدولية أو العالمية، حيث ازداد الاهتمام بضرورة تنمية القدرات التنافسية للدول من خلال التعرف على أهم محدداتها ومؤشراتها.

المطلب الأول : مفهوم التنافسية العالمية

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان: عن شركة، عن قطاع، أو عن دولة، فالعلاقة بين التنافسية على صعيد الثلاثة المشار إليها سابقا هي علاقة تكاملية، إذ أن إحداها تؤدي إلى الأخرى، لا نجد اتفاق على تعريف محدد للتنافسية، فهناك من يرى أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، وفريق آخر يستعمل مفهوما ضيقا يركز على تنافسية السعر و التجارة(دويس، 2005، صفحة 3).

التنافسية تعرف على أنها تعكس قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لمستوى دخل أفرادها، ففي حين تقتضي الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة، فإن الميزة التنافسية تقتضي تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع و مستمر لدخل الفرد(رزيق، مسدور، 2005، صفحة 201).

لكن هناك مفهوم آخر يرى أنها تعكس قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية، فإن التنافسية العالمية للمنتج و العمليات ذات الصبغة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة و عالية الجودة، سرعة إيصال المنتج إلى السوق بسعر معقول، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم(رزيق، مسدور، 2005، صفحة 202).

كما تعرف أيضا على أنها الجاذبية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض. وأنها الدرجة التي يصل إليها بلد ما بحيث يستطيع أن ينتج سلعا و خدمات تقابل ذوق الأسواق الدولية تحت ظروف الطلب و التغيير السريع للأسواق، بحيث تزيد من مداخل مواطنيها؛ و بالتالي فالتنافسية تشير إلى أربعة عناصر هي : المرونة، الوقت، الجودة و الكفاءة(رزيق، مسدور، 2005، صفحة 202).

اهتمت المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول، لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وستتطرق لأهم هذه التعاريف:

تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: يعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"(عراب، 2018، صفحة 33).

تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة: عرفها على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية" (عراب، 2018، صفحة 33).

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): الذي تقرنه بالاقتصاد الوطني حيث ترى هذه المنظمة أن التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني يقصد بها الدرجة التي يمكن وفقها في شروط سوق حرة و عادلة إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على المداخيل الحقيقية لشعبها و توسع فيها على المدى الطويل (رزيق، مسدور، 2005، صفحة 202).

وتعرف (OCDE) كذلك التنافسية الدولية بأنها : "القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية (دويس، 2005، صفحة 3).

تعريف معهد التنافسية الدولية: وقد توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي : "تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي و الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر (دويس، 2005، صفحة 3).

المطلب الثاني : مؤشر التنافسية العالمية

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية، وذلك منذ سنة 1979 ويوفر هذا التقرير ترتيباً شاملاً لتنافسية أكثر من 130 دولة تشكل اقتصادياتها 98% من الناتج الإجمالي العالمي. ومنذ سنة 2005 فإن تقييم تنافسية الدول حسب منهج المنتدى الاقتصادي العالمي معتمداً على مؤشر التنافسية العالمية (GCI) وهو متوسط لـ 113 متغير مدرجة تحت 12 مؤشر، هذه المؤشرات هي بدورها مقسمة إلى ثلاث فئات حسب مراحل التطور الاقتصادي للدولة، وذلك وفقاً لما يلي (فريد، 2016 ، الصفحات 260، 261):

• المرحلة الأولى: الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، حصة الفرد من الناتج تحت \$200 .

• المرحلة الثانية : الاقتصاد المعتمد على الكفاءة حصة الفرد من الناتج من 2000 إلى \$3000.

• المرحلة الثالثة: الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكارات حصة الفرد من الناتج أكثر من \$7000.

ويغطي مؤشر GCI بأوزان مرجحة مجموعة من المكونات التي يعكس كل منها أحد أوجه التنافسية، وقد تم تصنيف هذه المكونات إلى 12 عنصراً عنها بثلاث مجموعات تشكل مؤشرات فرعية، ويتم إعطاء معامل أو درجة ترجيح لكل مجموعة من المؤشرات وفقاً لتصنيفات اقتصاد دولة ما، وبعدها يتم تكوين مؤشر عام للتنافسية لكل دولة وفق الآتي (عبيدي، علاوي، 2016، صفحة 85):

• مجموعة المتطلبات الأساسية: وتضم أربع عناصر وهي المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي.

• معززات الكفاءة: وتضم ستة عناصر وهي التعليم العالي والتدريب، فاعلية سوق السلع، جدوى سوق اليد العاملة، تطوّر سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق.

• عوامل الابتكار: وتضم عنصرين وهما تطور الأعمال، الابتكار.

إن الوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها إنما يتطلب تكاملاً في الأداء بين الإنسان والمؤسسات الإنتاجية، وأجهزة الدولة، والإطار التشريعي في الداخل، والجهد التسويقي والوعي الكامل والدائم بكل المستجدات على الساحة العالمية في ذات الوقت ومن ثم لا يمكن القول بأن القدرة التنافسية لدولة ما يمكن أن ترتفع بناءً على نشاط اقتصادي بذاته يعمل كنشاط منعزل وإنما هو التنافس والتكامل بين جميع الأنشطة داخل الدولة يتطلب تطوير البيئة المؤسسية وخلق المناخ الاستثماري المناسب والداعم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، وهذا ما سنحاول قياسه في هذه الدراسة بالنسبة للدول العربية، وذلك لمعرفة هل فعلاً خلق مناخ مؤسسي (الحكومة) وزيادة تنافسية الدولة يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: علاقة مؤشر التنافسية العالمية بالاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت الساحة العالمية تنافساً شديداً بين مختلف الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تسابقها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم وتحسينه باستمرار، تماشياً مع مختلف التغيرات واستجابة لرغبات المستثمرين الأجانب، وكون قراراتهم ليست عملية احتمالية بل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ الاستثمار ومدى ملائمتها لممارسة الأعمال من أجل مواجهة كل الاحتمالات، وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة، كما يسعى المستثمر الأجنبي إلى المفاضلة بين مختلف الدول بناءً على توافر مختلف الشروط والمتطلبات التي تضمن سلامة استثماره وزيادة أرباحه واستجابة لذلك نشأت العديد من الهيئات والمؤسسات التي قامت بتطوير مؤشرات تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وعلى الرغم من أن معظم هذه المؤشرات لم تصل إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات، إلا أن الواقع أثبت أن هناك صلة قوية بين مواقع الدول في هذه المؤشرات وحصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر (عواد، 2018، صفحة 74).

ترتبط جاذبية أي دولة للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فعالية مناخها الاستثماري، وهذا ما يبرر التفاوت بين الدول النامية والمتقدمة والمتحوّلة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هذه الدول، فالمستثمر الأجنبي شديد الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والتنظيمية لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الآخر، بل تشملها جميعاً في إطار سياسة كلية تراعي المتطلبات التنموية للدول المضيفة نفسها، علاوة على اهتمامات المستثمر الأجنبي (مدباني، 2005، صفحة 485).

إن مؤشر التنافسية أحد أهم المؤشرات العالمية، وعلى الرغم من انه مؤشر حديث نسبيا إلا انه يحظى باهتمام المستثمرين وصناع القرار وذلك لكونه يصدر عن واحدة من المؤسسات العريقة وذلك لكونه يصدر عن واحدة من المؤسسات العريقة والمنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يصدر سنويا العديد من التقارير التي تعني في مجال التنمية وأهمها تقرير التنافسية العالمية، وان ما يميز مؤشر التنافسية العالمية عن باقي المؤشرات العالمية الأخرى كون مؤشرات الفرعية تشبه إلى حد كبير عوامل المناخ الاستثماري، كما أن طريقة احتساب المؤشر العام تتميز عن باقي المؤشرات من حيث مصادر البيانات التي تعتمد نوعين من المصادر أحدهما كمي والآخر نوعي وهذا يؤدي إلى المزيد من الدقة في النتائج، فضلا عن أن التقرير يصنف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة، ويعكس المؤشر هذا الفهم بإعطاء أهمية نسبية أعلى للعوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد بحسب مرحلة التطور التي يمر بها (عرب، 2018، صفحة 34).

نظرا لاحتواء مؤشر التنافسية العالمية على (111) مؤشرا فرعيا تقع غالبيتها العظمى في مجال توفير المناخ الملائم للمستثمرين عامة والأجانب خاصة، لذا نعتقد أن مؤشر التنافسية العالمية يصلح إلى حد كبير في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تشملها المستثمر (كريم، 2006، صفحة 150).

خلاصة الفصل

نظرا لتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، فقد حرصت الدول بصورة عامة والنامية بصورة خاصة على جذب هذا النوع من الاستثمار وذلك عن طريق تحيئة المناخ الملائم له، إلا أن هناك تباينا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين كل من الدول المتقدمة والنامية، فالدول المتقدمة على الرغم من عدم حاجتها للاستثمارات الأجنبية بقدر حاجة الدول النامية لها، إلا أنها صاحبة النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات وهذا عائد إلى توفر المناخ الاستثماري الملائم في هذه الدول وأصبحت التنافسية أحد المعايير الهامة التي تحدد متانة وتنافسية اقتصاديات الدول ، ونظرا لاحتواء مؤشر التنافسية العالمية على (111) مؤشرا فرعيا تقع غالبيتها العظمى في مجال توفير المناخ الملائم للمستثمرين ولاسيما الأجانب، لذا فإن مؤشر التنافسية العالمية يصلح إلى حد كبير في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي شملها المؤشر.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد
الجزائري و جذب الاستثمار الأجنبي
المباشر

تمهيد

تؤكد الدراسات المتخصصة والتجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الأهمية البالغة لتحسين مناخ الاستثمار في البلدان التي تسعى إلى افتكاك نصيبها من التدفقات الاستثمارية العالمية.

وكغيرها من الدول النامية أدخلت الجزائر عدة إصلاحات على نظامها الاقتصادي من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان من أبرز مظاهر هذه الإصلاحات سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي استجابة لمتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتبني سياسات أكثر انفتاحا في مجال التجارة والاستثمار، فأدخلت العديد من التغييرات في قوانين الاستثمار بهدف تهيئة مناخ استثماري ملائم، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر ما زال يقع في مؤخرة الترتيب في مختلف تقارير التنافسية.

بناء على ما سبق سيتناول هذا الفصل دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشر التنافسية العالمية في الجزائر و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر

على غرار أغلب الدول النامية، ولأسباب إيديولوجية كانت الجزائر تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بنظرة حذرة، حيث كان يعتبر كعامل هيمنة يمس السيادة الوطنية، ولكن مع الأزمة الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري في أواخر ثمانينيات القرن الماضي تخلت الجزائر وكغيرها من الدول النامية عن الأطروحات العدائية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت تنظر إليه بنظرة براغماتية حيث دخلت أغلب الدول النامية بما فيها الجزائر في تنافس من أجل اجتذاب أكبر قدر منه وفي ما يلي سيتم التطرق إلى الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار في الجزائر

المطلب الأول: الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن النقاش حول دور رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني كان دائما يركز حول المسائل المرتبطة بملكية الاستثمار الأجنبي ومدى مساهمة الشركاء الأجانب في رأس مال الشركات المنجزة، وكذا حول المسائل المرتبطة بتحويل الأرباح إلى الخارج، في هذا الإطار فإن عدة قوانين تم سنها بين سنة 1963 و 2009 حيث مرت طرق التعامل مع هذا النوع من الاستثمار بعدة مراحل كل مرحلة تتميز بخصائص سياسية واقتصادية خاصة بها (TLEMCANI, 1999, P37).

وفي ما يلي عرض لأهم القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: القانون رقم 227/63 المؤرخ في 1963/07/26.

يعتبر أول قانون يتناول الاستثمارات الأجنبية وتم سنه بعد مرور سنة على استقلال الجزائر وكان الهدف من ورائه هو المحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجودة قبل الاستقلال من جهة، ومن جهة أخرى من أجل اجتذاب رؤوس أموال أجنبية أخرى بدافع مساهمة أكبر في بناء الاقتصاد الوطني كما تم تحديد بموجب هذا القانون الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب أهمها (بابا، 2004، صفحة 139):

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.
- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجنائية.
- ضمان ضد نزع الملكية ولا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة إلا أن هذا القانون لم يطبق واقعا وذلك للاعتبارات التالية (فضيل، 2000، صفحة 306):
- الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزمة من خلال غياب إطار حقيقي لهيكل الاقتصاد الوطني والذي كان مبني على مخلفات الاستعمار.

● المناخ العام الذي كان يتسم بتطبيق مبادئ تنادي بإعطاء الأولوية للقطاع العام والمعارضة الشديدة لمشاركة القطاع الخاص بالرغم من سماح هذا القانون بذلك.

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1966.

مباشرة بعد التصحيح الثوري شهد القطاع الاقتصادي تصحيح للقانون السابق الذي لم تكن له نتائج ملموسة فكان لقانون 1284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 وكان أكثر شرحا وتحديدا لتدخل القطاع الخاص، وكذا للاميازات والضمانات التي يوفرها وكيفية الاستفادة منها خاصة اشتراط ضرورة توفيرها مناصب شغل وتكوين العمالة وتأهيلها، وكذا تغطية قيمة المشروع ومن أهم مبادئ هذا القانون ما يلي (بابا، 2004، صفحة 140)

❖ حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية يرجع إلى الدولة والهيئات التابعة لها بمعنى احتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية، ويمكن لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى على أن لا يتم ذلك بكل حرية كما حددت القطاعات الممكن أن تستقطب هذه الاستثمارات وهي الصناعة والسياحة.

❖ تتعلق الاميازات والضمانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في منح الاعتماد من ثلاث هيئات محددة في هذا القانون وهي:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
- الاعتمادات الممنوحة من قبل وزارة المالية والوزارة المعنية بالقطاع في حالة المشاريع الكبيرة. ويتضمن الاعتماد من عدة ضامانات واميازات أهمها المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية والضمان ضد التأميم، إن كل من قانوني سنة 1963 و1966 لم يمكن الجزائر من استقطاب المستثمرين الأجانب لعدة أسباب أهمها التوجه الاشتراكي للبلاد، وكذا كون هذين القانونين ينصان على إمكانية التأميم.

ثالثا: قانون الاستثمار سنة 1982.

بعد قانوني 1963 و1966 قامت الدولة بالانتقال من مرحلة النظام المركزي إلى النظام اللامركزي في التسيير، والتفتح أكثر على رأس المال الأجنبي والمحلي الراغب في الاستثمار، لذا جاء القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21/08/1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، ومن أهم الأهداف التي حددها هذا القانون نذكر مايلي (تومي، 2006، صفحة 109):

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة وزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.
- العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي، والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة.

كما تم في هذا القانون تقديم المزيد من التحفيزات للمستثمرين الخواص خاصة الذين يرغبون في الاستثمار في المناطق المحرومة، إلا أن تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وجد صعوبة كبيرة بفعل البيروقراطية المتفشية في دواليب الإدارة الجزائرية، والذهنية ذات التوجه الاشتراكي التي تسيطر الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية والمالية.

رابعاً: قانون الاستثمار لسنة 1986:

جاء قانون رقم 113/86 المؤرخ في 19/08/1986 معدلاً ومتمماً لقانون 1982 ومن أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون هو فتح قطاع المحروقات لتدخل الاستثمار الأجنبي حيث أرسى قواعد التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وكذا حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط، ومكن بذلك الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك شرط أن لا تتعدى مساهمة الرأس المال الأجنبي 49 بالمائة.

وقد حدد القانون جملة من الحقوق والامتيازات التي يتسم بها المستثمر الأجنبي وأهمها (مطاي 2006 صفحة 74):

■ المشاركة في هياكل التسيير.

■ رفع أو خفض رأس مال الشركة المختلطة.

■ ضمان التعويض في حالة التأميم أو نزع الملكية.

■ تحويل جزئي لأجور العمال الأجانب.

■ تمديد أجل المشروع إلى 99 سنة عوضاً عن 15 سنة والمنصوص عليها في القانون السابق.

إلا أن نتائج هذا القانون لم تكن في مستوى التطلعات كالقوانين التي سبقته بفعل سياسة اقتصادية لا تزال تؤمن بالنظام الاشتراكي، وكذا بفعل أزمة الديون الخارجية التي أصبحت تلوح في الأفق.

خامساً: قانون النقد والقرض 1990.

نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في منتصف ثمانينات القرن الماضي، عانى الاقتصاد الجزائري من تدهور معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات ووصول المديونية الخارجية إلى مستويات جد حرجية، ما أدى بالجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 خاصة بعد إقرار دستور 1986 والذي فتح الباب واسعاً أمام المبادرة الخاصة، ما جعل الدخول إلى اقتصاد السوق أمر حتمي وإحداث القطيعة مع ممارسات الاقتصادية السابقة، وفي هذا السياق صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي تصب في هذا الاتجاه أهمها قانون النقد والقرض لسنة 1990 والذي حدد بوضوح طريقة التعامل الجديدة مع الرأسمال الأجنبي والتي تتميز بخاصيتين:

1. في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب لفروع بنوك أجنبية في الجزائر.

2. في المجال الاستثماري: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع وهذا ما تؤكد عليه المواد من 181 إلى 188، كما يمكن لرأس المال الأجنبي طبقاً لأحكام القانون أن يستثمر في النشاطات الغير مخصصة للدولة بصراحة، بمعنى النشاطات الغير محتكرة من قبل الدولة وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في ():

❖ تحمل رأس مال الأجنبي جزء من تمويل التنمية.

❖ إنشاء مناصب شغل.

❖ ترقية المعارف المتعلقة بالاستخدامات التكنولوجية والتقنية.

❖ فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن سوق الصرف.

كما نص هذا القانون على أن رأس المال الأجنبي يمكن أن يأخذ شكلين وهما المباشر والمختلط، وهذا بتأكيد التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنصيب معين، كما يضمن إلى جانب ذلك تحويل الأرباح والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، كما أنها تتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع عدة بلدان نص هذا القانون على مايلي:

- يؤكد القانون على قبول الجزائر لمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر والطرف الأجنبي.
- التخلي نهائيا عن التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين وذلك بإقرار مبدأ المساواة بينهما في الحقوق والواجبات.
- يتولى بنك الجزائر بالحرص والسهر على تطبيق القوانين التنظيمية وبضمان حقوق المستثمرين الأجانب والمتعلقة بالتأمين ونزع الملكية.

من خلال قانون النقد والقرض تم إحداث قطيعة من التوجهات ويفتح الباب واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

سادسا: المرسوم التنفيذي رقم 12/93.

صدر هذا القانون بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، مكملا للقانون الصادر سنة 1991، وما يميز هذا القانون أنه جاء بقوانين أكثر تنظيما للاستثمارات، تماشت مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، وأهم ما جاء به ما يلي (عمورة 2006، الصفحات 272، 273):

➤ يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها (المادة 1).

➤ يتم إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة (المادة 03)، وتسمى حسب المرسوم رقم 12/93، بوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، تم تغيير اسم الوكالة لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

➤ لقد أصبح في الوقت الراهن وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، ومن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي أن تعلن الدول صراحة عن نيتها في تحرير الاستثمار من القيود المفروضة عليه، وذلك بتقديمها مزايا وضمانات للمستثمرين الأجانب تتفاوت من حيث الكم والكيف مقارنة مع ما يحصلون عليه في بلدانهم الأصلية، وعليه فان قانون الاستثمار 12/93، يضمن مجموعة من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نلخصها في ما يلي (كاكي، 2010، صفحة 168):

■ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

■ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5 في الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري (TF) ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق الداخلية.
- تطبيق نسبة مخفضة من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء طيلة فترة أدائها سنتين وأقصاها 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني في حالة التصدير (حسب رقم أعمال الصادات).
- تخفيض مساهمات أصحاب العمل من الاشتراكات في الضمان الاجتماعي (حيث سيدفعون نسبة 7 بالمئة من الأجور المدفوعة كاشتراكات وتحمل الدولة الفرق). كما قدم قانون 12/93، العديد من الضمانات نذكر منها (عمورة، 2006، صفحة 374):
- ◆ عدم التمييز بين المستثمر المقيم وغير المقيم وهو ما أشارت إليه صراحة المادة 38 من المرسوم 12/93.
- ◆ حرية إقامة الاستثمارات الأجنبية إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأسمال أو عن طريق الشراكة، ومن أجل هذا تم إدخال عدة تغييرات في القانون التجاري عن المرسوم التشريعي 18/93.
- ◆ حرية إقامة الاستثمارات الأجنبية إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأسمال أو عن طريق الشراكة، ومن أجل هذا تم إدخال عدة تغييرات في القانون التجاري عن طريق المرسوم التشريعي، 18/93 المؤرخ في 1993/04/25، الذي سمح بإنشاء استثمارات في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة بالأسهم (SPA).
- ◆ ضمان التحويل وهذا ما نصت عليه المادة 126 من قانون النقد والقرض، حيث يمكن للمستثمرين تحويل رؤوس الأموال و المداخل والفوائد وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل، وقد تم تعزيز هذا الضمان أيضا في قانون الاستثمار 12/93 في المادة 12 منه التي تنص على أنه: "تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، و ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الانتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر، وتنفذ طلبات التحويل المطابقة التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوم.
- بإصدارها لقانون النقد والقرض، تكون السلطات العمومية الجزائرية قد أكملت آخر حلقة من حلقات التشريع الذي يهدف إلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إدخال تعديلات هيكلية عميقة على نظمها الاقتصادية، وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وإصلاح وتحديث المنظومة المصرفية والتأمينية والقيام بخصوصية العديد من المؤسسات العمومية، بما فيها القطاعات الإستراتيجية، وفتح الشراكة أمام رؤوس الأموال الأجنبية إما مع القطاع العام أو مع القطاع الخاص.

المطلب الثاني : الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يهدف تسهيل الاستثمار وتنظيمه وتسهيل إنشاء المؤسسات ثم وضع مجموعة من الآليات والهيكل التي تسهر على تحقيق هذا الهدف وهي:

أولاً: المجلس الوطني للاستثمار(CNI).

المجلس الوطني للاستثمار (CONSEIL NATIONAL DE L'INVESTISSEMENT)، أنشئ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 من طرف الوزارة المسؤولة عن ترقية الاستثمار ووضع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، ويقوم بوظيفته الاقتراح والدراسة وتمنح له سلطة رئيس الحكومة رئاسته، ويقوم بوظيفته الاقتراح والدراسة وتمنح له سلطة فعلية في اتخاذ القرارات.

وقد أوضح المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره في المادة الثالثة بأن المجلس الوطني للاستثمار يسهر على ترقية الاستثمار وذلك عن طريق (مرسوم تنفيذي، 2006، صفحة 12):

- ❖ اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- ❖ دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه في مجال تطوير الاستثمار.
- ❖ دراسة موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- ❖ دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- ❖ دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثنات من المزايا ويوافق عليها وكذا تحيينها وتعديلها.
- ❖ دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.
- ❖ يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لدعم الاستثمار.
- ❖ ضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.
- ❖ يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه.
- ❖ بحث على إنشاء وتطوير المؤسسات والآليات المالية الملائمة لتمويل الاستثمار ويشجع على ذلك.
- ❖ يعالج كل المسائل الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار.

وقد حددت المادة الرابعة من نفس المرسوم الوزارات المشكلة للمجلس الوطني للاستثمار وهي :

- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- الوزير المكلف بالمالية.
- الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.
- الوزير المكلف بالتجارة.

➤ الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.

➤ الوزير المكلف بالصناعة.

➤ الوزير المكلف بالسياحة.

➤ الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.

كما يحضر رئيس مجلس إدارة وكذا المدير العام والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كملاحظين في اجتماعات المجلس، ويقدم المدير العام للوكالة مشاريع الاتفاقيات للمجلس، كما يمكن أن يستعين المجلس عند الحاجة بكل شخص نظرا لكفاءته أو خبرته في ميدان الاستثمار.

ويتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار أمانة المجلس الذي يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويمكن استدعاؤه عند الحاجة بناء على طلب من رئيسه أو بطلب من أعضاءه.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، ومواكبة عملية الاستثمار، وتقليلا للبيروقراطية وتذليلا لكل العقبات وتدعيما للهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضغط عليها، وإضافة مزيد من الشفافية على عمل مؤسسات الدولة قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (AGENCE NATIONAL DE DEVELOPPMENT DE L'INVESTIMENT^o)، ووضعت تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بممارسة مهامها في سبع مجالات بارزة (كبيرة) هي (موقع الوكالة الوطنية للاستثمار 2022):

■ إعلام : استقبال وإعلام المستثمرين.

■ تسهيل : التعرف على القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة.

■ ترقية الاستثمار : ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.

■ إرشاد : تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم.

■ مساهمة تسيير العقار الاقتصادي : إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية (الوعاء العقاري) وضمان تسيير محفظة العقارات.

■ تسيير المزايا : التأكد من أهلية الانتخاب للمزايا المتعلقة بالاستثمار المعلن عنها، المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة

الاستثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع.

■ متابعة : ضمان خدمة الملاحظة ، الإحصاء والسماع المحمول على الحكومة لتقديم المشاريع المسجلة بواسطة إعادة الانتشار

المؤسسي المدرج في أكتوبر 2006.

● إضافة إلى ماسبق ذكره فإن الوكالة مكلفة أيضا بمايلي (كاكي 2010 صفحة 172)

● وضع او إنشاء الشباك الوحيد طبقا للمادتين 23-24 من الأمر رقم 01-03.

- تحديد فرص الاستثمار وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين .
- جمع ومعالجة والإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار والاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى.
- تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية الملائمة لمعالجتها من السلطات العمومية .

أما بخصوص سير وتنظيم الوكالة فقد نصت المادة 06 من الأمر التنفيذي رقم 01-282، على أنه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس إدارة يرأس من طرف ممثل رئيس الحكومة، وتسير من طرف مدير عام وأمين عام، أما تنظيمه فيخضع لقرار السلطة الوصية، ويتشكل مجلس الإدارة من: ممثل رئيس الحكومة (رئيسا)، ممثلي الوزارات المعنية (المساهمة وتنسيق الإصلاحات الداخلية والجماعات المحلية، الشؤون الخارجية، المالية، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهيئة المحيط)، بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر، وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وثلاث ممثلين عن منظمات أصحاب العمل معينين من بين نظرائهم (عمرة، 2005، صفحة 382).

ثالثا: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF).

تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديد الصلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين الذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (AGENCE NATIONAL D'INTERMEDIATION ET DE REGULATION FONCIERE)، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وقد نصت المادة 03 من المرسوم السابق ذكره على أنه يمكن للوكالة أن تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي (الجريدة الرسمية، 2007)، والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي، وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ومن مهامها ما يلي (وزارة الصناعة، 2022):

- ❖ التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري: تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار.
 - ❖ الوساطة العقارية: تسيير عن طريق العهدة والحساب المالك مهما يمن النظام الأساسي القانوني للممتلكات.
 - ❖ ملاحظة وإعلام : الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري و غير المنقولات، اتجاهات السوق العقاري وافاقه المستقبلي.
 - ❖ ضبط السوق العقاري والمنقولات: للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.
- في حين أن المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي نصت عليها المادة 03 من المرسوم السالف الذكر تتكون من (وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات):

➤ الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية:

- أراضي غير مستغلة أو لا غاية لها.
- أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي.

- أراضي مستقلة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر اتساعا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط.
- الأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- **الأصول المتبقية:** (عقارات ومباني) الذائبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- **الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية.**

أما أدوات الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري فهي:

- ◆ بنك المعلومات.
- ◆ جدول أسعار السوق.
- ◆ ملحوظات حول سوق المنقولات والعقار.

ويسير الوكالة مجلس إدارة، ويديرها مدير عام (المادة 11)، ويرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات أو ممثله، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات المهتمة، في حين أن المدير العام يتم تعيينه بمرسوم رئاسي (المادة 21) وتنتهي مهامه بمرسوم.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشر التنافسية العالمية في الجزائر و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

مع الانفتاح والتحرر الاقتصاديين، أخذت مسألة مدى جاهزية الاقتصاديات وقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات ذات العلاقة سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد عمدت مجموعة من الهيئات الدولية وهيئات التنافسية بقياس مؤشرات التنافسية، حيث سعت السلطات العمومية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتطوير أداء الأعمال من خلا إصدار العديد من القوانين، بالإضافة إلى تنويع حوافز وضمانات الاستثمار إلا أن الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر تعد ضعيفة مقارنة بالمؤهلات التي تتمتع بها البلاد، وذلك نتيجة للعديد من العوائق والعراقيل التي سيتم التطرق إلى أهمها في هذا المبحث.

المطلب الأول : تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي.

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس بسويسرا سنويا ومنذ عام 1979 بدراسة تنافسية الدول وفق منهجية معينة، وتحديد العوامل التي تؤثر في التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث يصدر المنتدى سنويا تقرير التنافسية العالمي والذي يرتب الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي (GCI) والذي يبين نقاط القوة والضعف في مناخ الأعمال في مختلف الدول كما يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول على المستوى الكلي والجزئي.

كما يمكن اعتبار تقرير التنافسية العالمي مؤشرا للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بالتنافسية العالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة

تؤثر على العائد على الاستثمار، كون الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي وعليه فإن الدول ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة بأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول أقل تنافسية (برحال ، 2011، صفحة 2).

ويوضح الشكل التالي أهم محاور مؤشرات التنافسية العالمية وتصنيفها حسب المجموعات.

الشكل رقم(02): أهم محاور مؤشر التنافسية العالمية

<p>مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية</p>	<p>*مجموعة المتطلبات الرئيسية</p> <p>المؤسسات الصحة والتعليم الأساسي</p>
<p>مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية</p>	<p>*مجموعة محفزات الكفاءة:</p> <p>التعليم العالي والتدريب</p> <p>كفاءة السوق تطور الأسواق المالية الجاهزية التكنولوجية</p>
<p>مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار</p>	<p>حجم السوق مجموعة عوامل الابتكار والتطوير:</p> <p>مدى تطور مناخ الأعمال محور الابتكار</p>

Source :word economic forum,the global competitiveness

repot2012-2013,p08

من خلال الشكل فإن منهجية التقرير تصنف الدول حسب وضعها في مراحل النمو والتطور،وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار وحسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2012/2011 فإن الجزائر تقع في المرحلة الانتقالية للمرور للمرحلة الثانية من مستويات التنمية أي بين مرحلتين الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية.

أما عن موقع الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العالمي فإن الاقتصاد الجزائري يقع في المرتبة 87 من بين 142 دولة شملها التقرير بعدما كانت تحتل المرتبة 86 من بين 139 دولة في تقرير 2011/2010 والمرتبة 83 من بين 133 في تقرير 2010/2009.

ويوضح الجدول رقم(03) مرتبة الجزائر في المحاور الرئيسية لتقرير التنافسية العالمي لعامي 2010-2011 و2011-2012.

الجدول رقم(03): ترتيب الاقتصاد الجزائري في المحاور الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمية

الفرق	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2011-2012 من بين 142 دولة	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2010- 2011 من بين 139 دولة.	المحاور الرئيسية
5↑	75	80	المجموعة الأولى
29↓	127	98	المحور الأول: المؤسسات
6↓	93	87	المحور الثاني: البنية التحتية
↑38	19	57	المحور الثالث: استقرار الاقتصاد الكلي
5↓	82	77	المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي
↓15	122	107	المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة
3↓	101	198	المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب
↓8	134	126	المحور السادس: كفاءة السوق
14↓	137	123	المحور السابع: كفاءة سوق العمل
↓2	137	135	المحور الثامن: تطور الأسواق المالية
14↓	120	106	المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية
3↑	47	50	المحور العاشر: حجم السوق
28↓	136	108	المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطوير

↓27	135	108	المحور الحادي عشر:مدى تطور مناخ الاستثمار
25↓	132	107	المحور الثاني عشر:الإبتكار

المصدر: قريدمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل الاقتصاد الجزائري، 2014، صفحة 3.

و فيما يلي عرض لتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العالمي:

المجموعة الأولى: المتطلبات الرئيسية

نلاحظ من الجدول أعلاه تحسن مرتبة الجزائر وتقدمها 05 مراتب في هذه المجموعة مقارنة بتقرير 2011/2010، وتعتبر هذه المجموعة الوحيدة التي تحسن فيها الجزائر وهذا نظرا للوزن الترجيحي للمحور الثالث (استقرار الاقتصاد الكلي) تحسن فيه موقع الجزائر ب38 رتبة، إلا أننا نشهد تراجع مراتب المحاور الأخرى المشكلة لهذه المجموعة، وتبقى الجزائر مرتبة ضمن دول النصف الثاني من العالم (142/75) وفيما يلي عرض لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب هذه المجموعة (word economic forum, 2011, p95):

❖ المحور الأول : المؤسسات.

انخفض أداء الجزائر حسب هذا المحور 29 مرتبة عند مستوى 127 في تقرير 2012/2011 وذلك نتيجة تدهور السياسات الحكومية ومؤشر استقلالية القضاء، والذي كان ترتيب الجزائر فيها (121 و112) على التوالي ليصبح (126 و137) على التوالي.

❖ المحور الثاني: البنية التحتية.

احتلت الجزائر المرتبة (97) في هذا المحور مسجلة بذلك تراجع قدره 6 مراتب مقارنة بتقرير 2011-2010 وهذا نتيجة تراجع مرتبة الجزائر في كل المؤشرات المكونة لهذا المحور خاصة مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 122 بعد ما كانت 115، وجودة الطرق التي كانت 66 فأصبحت 77، ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي الذي انخفض من المرتبة 98 ليصبح 106

❖ المحور الثالث : استقرار الاقتصاد الكلي .

شهد موقع الجزائر في هذا المحور تحسنا ملحوظا خلال تقرير 2011-2012 حيث احتلت الجزائر المرتبة 19 بعد ما كان 57 في التقرير الفائت مسجلة تقدا قدره 38 مرتبة، ما أدى الى تحقيق بعض المزايا التنافسية لكل المؤشرات المكونة لهذا المحور، خاصة ادين العام والتي حققت فيه الجزائر المرتبة 8 عالميا بعد ما كانت تحتل المرتبة 10 وذلك نتيجة إلى تسديد ديونها الخارجية مستغلة الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، وزيادة معدل الادخار القومي الذي احتل المرتبة الثالثة عالميا بعد ما كان في المرتبة 29 وذلك نتيجة السياسات المنتهجة من طرف السلطات العمومية والرامية إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال المراجعات لشبكة الأجور والزيادة في المعاشات ومختلف التحويلات الحكومية.

❖ المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي.

انخفض ترتيب الجزائر في هذا المحور من المرتبة 77 إلى المرتبة 82، أي فقدان 5 مراتب.

المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة.

عرفت الجزائر في هذه المجموعة انخفاض قدره 15 مرتبة فقد احتلت الجزائر المرتبة 122 في تقرير 2012/2011 بعدما كانت تحتل المرتبة 107 في تقرير 2011/2010 وذلك نتيجة لتدهور موقع الجزائر في مختلف المحاور المكونة لهذه المجموعة عدا محور حجم السوق، وفي مايلي عرض لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب هذه المجموعة.

❖ المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب:

سجلت الجزائر المرتبة 101 بعدما كانت في المرتبة 98 وذلك نتيجة تراجع مرتبة الجزائر في أهم مؤشرات هذا المحور وهي جودة التعليم والتي تراجعت إلى المرتبة 123 بعدما كانت 84، وكذا مؤشر جودة كليات الأعمال التي تراجعت بدورها من المرتبة 91 إلى 101.

❖ المحور السادس: كفاءة السوق.

تراجع موقع الجزائر في هذا المحور من المرتبة 126 إلى 134 أي انخفاض قدره 8 مراتب وذلك نتيجة التراجع الذي شهدته معظم المؤشرات المكونة لهذا المحور كمؤشر كثافة المنافسة المحلية الذي تراجع من المرتبة 93 إلى 131 وكذا مؤشر التحكم في الأسواق من المرتبة 55 إلى 98 وكذا مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار من المرتبة 91 إلى 114.

❖ المحور السابع: كفاءة سوق العمل.

صنف تقرير التنافسية العالمية محل الدراسة الجزائر في هذا المحور في مؤخرة الترتيب، فبعد أن كان ترتيب الجزائر في المرتبة 126 أصبح 134 أي ضمن العشر دول الأواخر نتيجة لتراجع مختلف المؤشرات المكونة لهذا المحور.

❖ المحور الثامن: تطور الأسواق المالية.

صنفت الجزائر في هذا المحور ضمن الدول الخمس الأواخر في كلا التقريرين، وذلك نتيجة تدني مراتب مختلف مؤشرات هذا المحور، فقد صنفت في المرتبة 139 في درجة تطور سوق المال المحلي بعدما كانت في المرتبة 131، وفي المرتبة 132 في مؤشر التمويل من خلال أسواق الأسهم المحلية وهذا ما جعل صعوبة الحصول على التمويل أهم سلبيات مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية 2012/2011.

❖ المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية.

تراجع ترتيب الجزائر في هذا المحور من 106 إلى 120 وذلك نتيجة التراجع في أهم مؤشرات هذا المحور، في حين عرف مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا من 129 إلى 123.

❖ المحور العاشر: حجم السوق.

تحسنت مرتبة الجزائر بشكل طفيف في هذا المحور من المرتبة 50 إلى 47 أي بثلاث مراتب مقارنة بتقرير السنة الماضية، هذا التحسن في حجم السوق يمكن اعتباره من المحفزات القليلة التي يتمتع بها مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية.

المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطوير.

سجل ترتيب الجزائر في هذه المجموعة تراجعاً محسوساً قدر بـ 28 مرتبة، بعد أن كان الترتيب 108 أصبح 136 ، وفي مايلي عرض لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب هذه المجموعة (قريد، 2016، الصفحات 333 334):

❖ المحور الحادي عشر: مدى تطور مناخ الاستثمار.

تراجعت مرتبة الجزائر من 108 إلى 135 حيث تم تصنيف مناخ الاستثمار في الجزائر من بين الأسوأ في العالم نتيجة تدني مراتب مؤشرات هذا المحور، خاصة مؤشرات نوعية الموردين المحليين وحالة التطور العنقودي واكتمال سلسلة القيمة ومؤشر تطور العملية الانتاجية، حيث تدهورت مراتب هذه المؤشرات من (105، 126، 123، 82) إلى (128، 137، 132، 117) على التوالي.

❖ المحور الثاني عشر: الابتكار.

شهد محور الابتكار ضمن مجموعة عوامل الابتكار والتطور تراجعاً ملحوظاً من المرتبة 107 إلى 132 وذلك نتيجة تراجع مؤشرات هذا المحور خاصة مؤشر إنفاق الشركات على البحث والتطوير، حيث احتلت الجزائر مرتبة متأخرة جداً 139 بعدما كانت 106، ومؤشر الحكومة على التقانة المتقدمة 137 بعدما كانت 123، وكذا مؤشر التعاون البحثي بين الصناعة والجامعة 136 بعد أن كانت 119.

أما بالنسبة لترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2010-2011 مقارنة مع الدول العربية كما هو موضح في الجدول

التالي :

جدول رقم (04): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة (2011/2010).

الدول	المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعية		الترتيب العربي
	(139 دولة)	المتطلبات الأساسية	مميزات الكفاءة	
		عوامل	التطوير	الترتيب

النشاط	الترتيب	النشاط	الترتيب	النشاط	الترتيب	النشاط	الترتيب		
4.48	23	4.68	26	5.73	13	5.10	17	قطر	
4.41	26	4.67	27	5.32	28	4.95	21	السعودية	
4.37	27	4.82	21	5.82	8	4.89	25	الإمارات	
4.09	34	4.28	50	5.25	91	4.65	32	تونس	
3.87	47	4.30	48	5.41	24	4.61	34	سلطنة عمان	
3.57	60	4.03	68	5.16	36	4.59	35	الكويت	
3.67	55	4.54	33	5.48	21	4.54	37	البحرين	
3.50	65	3.98	73	4.67	57	4.21	65	الأردن	
3.36	79	3.78	88	4.57	64	4.08	75	المغرب	
3.48	68	3.85	82	4.19	89	4.00	81	مصر	0
3.04	108	3.49	107	4.32	80	3.96	86	الجزائر	1
3.41	74	4.00	70	3.87	106	3.89	92	لبنان	2
2.97	115	3.38	117	4.28	83	3.78	97	سورية	3

4	ليبيا	100	3.74	88	4.20	127	3.19	135	2.62
5	موريتانيا	135	3.14	131	3.39	138	2.79	134	2.63
المصدر: تقرير القاضية العالمية 2010/2011، ويصون ضمان.									

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت، 2010،

صفحة 161.

تصدرت قطر في ترتيب مؤشر التنافسية العالمية لعام 2011 المرتبة 1 عربيا، و 17 عالميا بالمقارنة بعام 2009 المرتبة 22 عالميا، وبذلك انتقلت بـ 5 مراكز متقدمة، يليها في العشرة مراتب الأولى عربيا كل من السعودية التي انتقلت بـ 7 مراكز لتحتل الترتيب 21، ثم الإمارات التي تراجعت مركزين إلى المرتبة 25، ثم تونس جاءت في المرتبة 32 بعد أن انتقلت بـ 8 مراكز، أما الجزائر احتلت مراتب أخيرة في مؤشر التنافسية العالمية في المرتبة 11 عربيا، و 86 عالميا بتراجع قدره 4 مراكز وهو ما يشير إلى ضعف الإصلاحات المالية والمصرفية، وضعف الكفاءة والبنية التحتية.

المطلب الثاني : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة (2010-2020)

تنص القاعدة الاستثمارية 49_51% على أن تتم الاستثمارات الأجنبية في إطار شراكة مع طرف محلي بنسبة 51% على الأقل، والتي يرى فيها البعض عائقا يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة، فيما يراها آخرون دعما مهما للسيادة الوطنية، ومن هذا المنطلق تقوم برصد ومتابعة التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر والصادرة منها قبل الأخذ بهذه القاعدة وبعده.

الفرع الأول: رصد ومتابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000_2019):

في إطار الجمع بين ثنائية تحسين بيئة الأعمال وتطوير مناخ الاستثمار من جهة وحماية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، قامت الجزائر بفرض الصيغة الثنائية (المشتركة) للاستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق اشتراط العمل وفق القاعدة الاستثمارية 49_51%، والتي تفرض مشاركة طرف جزائري بحد أدنى يبلغ 51% وهذا منذ عام 2009 نستعرض معطيات (الجدول رقم 1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000_2019)، والذي يوضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت مع بداية فترة الدراسة ارتفاعا كبيرا نسبة 297.4% حيث انتقلت من 0.28 مليار دولار عام 2000 إلى 1.113 مليار دولار حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 01_03 وما تضمنه من إجراءات تحفيزية وضمانات مقدمة للمستثمرين الأجانب والمحليين (سي علي وآخرون، 2021، صفحة 203).

لتراجع عام 2002 إلى 1.065 مليار دولار وذلك إثر تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنه من مخاوف لدى الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في المنطقة العربية، ورغم هذا التراجع المسجل حازت الجزائر المرتبة الأولى للدول المضيفة بالنسبة لبلدان المغرب العربي والمرتبة الثالثة إفريقيا. هذا الأداء المتميز كان نتيجة القيام بعض الاستثمارات الإستراتيجية بما فيها المحروقات، انفتاح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال قانون رقم 03_2000 المؤرخ في 05 أوت 2006 والذي نتج عنه بيع الجزائر للرخصة الثانية للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي (أوراسكوم تيليكوم) بتاريخ 21 جويلية 2001 بمبلغ 737 مليون دولار، إلى جانب خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة (إسبات) الهندية.

مستوى هذا الأداء ينصح أكثر إذا ما أخذنا معين الاعتبار الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قارة أفريقيا عام 2002، حيث قدر مبلغ 11 مليار دولار بعد أن كان قد بلغ 19 مليار دولار خلال 2001 نتيجة عمليات الاندماج والتملك التي تمت في كل أفريقيا الجنوبية والمغرب، وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابعا من تحسین مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزء منه، والدليل على ذلك انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2003 إلى 0.638 مليار دولار بنسبة 40.10 % عن عام 2002، ويعود ذلك إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر كثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية. في حين ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عام 2004 معدل 38.25 % بفصل بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية (الوطنية للاتصالات) في 2 ديسمبر 2003، من خلال عرضها الربح الذي قدر بـ 421 مليون دولار، مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب المشتريين الأجانب، خاصة وأن معظمها بمنحها الأمر 01_03 من النظام الاستثنائي.

لترتفع مجددا في السنوات المقبلة لتبلغ عام 2006 أزيد من 1.8 مليار دولار بنسبة 64.87 % مقارنة بعام 2005، وذلك على الرغم من إنهاء الجزائر معظم الملكيات الأجنبية في صناعات النفط والغاز، حيث ساهمت في المقابل سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح في تدفق الاستثمارات إليها، وقد شملت الخطوات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر بشكل رئيسي التخفيضات الضريبية (ضمان الاستثمار، 2007، الصفحات 6-7).

وفي عام 2007 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بما نسبته 7.67 % لتبلغ 1.7 مليار دولار، لترتفع عام 2008 بمعدل 50.96 % لتبلغ 2.6 مليار دولار، وتواصل هذا الارتفاع إلى 2.7 مليار دولار عام 2009 بسبب دخول مشاريع في قطاعي القاعدة الاستثمارية 49 %، و 51 % ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000، 2019)، (الصفحات 195، 210).

البتروكيماويات وتحلية المياه مرحلة الإنجاز. تزامن ذلك مع الأزمة المالية العالمية، حيث أشار التقرير الذي أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفاعاً شديداً لتصل إلى **43 %** من الإجمالي العالمي عام **2008** وبقيمة بلغت **735** مليار دولار منها **620.7** مليار دولار للدول النامية و**114.3** مليار دولار للدول المتحولة.

غير أنه يلاحظ حدوث هبوط نسبي في تدفقات الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام **2010** إلى نحو **2.3** مليار دولار، كمحصلة للتغيرات التشريعية المتحفظة بشأن نسب مشاركة الجزائريين في رؤوس أموال الشركات، حيث انتهجت الحكومة لوائح جديدة تحكم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية شملت تحديد نسبة **49 %** كحد أعلى لحصة الشريك الأجنبي في الشركات التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات في السوق المحلي، وهذا وفق قانون الموازنة التكميلية رقم **01_09** الصادر بتاريخ **22** جويلية **2009** (ضمان الاستثمار، 2010، الصفحات 9-12).

وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر قد شهدت تذبذباً خلال الفترة (**2011_2014**)، حيث ارتفعت بشكل طفيف، عام **2011** إلى حوالي **2.6** مليار دولار لتصنف بذلك في المرتبة الأولى بالنسبة لدول شمال إفريقيا، ثم تراجعت إلى ما يقارب **1.5** مليار دولار عام **2012**، وهذا راجع لفرض قاعدة **49_51 %** على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلية لسنة **2009**) والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على **51 %** على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد **25** سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.

وقد أكد الخبير الاقتصادي (ربيع صابري) مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة "الأبحاث الاقتصادية" أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة "اعمار" و "القدرة" و "جراند" تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة **49-51 %** (سنوسي، بودية، 2014، ص 34).

وفي عام **2013** ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر إلى حوالي **1.7** مليار دولار، محتلة بذلك المرتبة الرابعة عربياً كأكبر دولة مستقبلية للاستثمارات الأجنبية، وهذا حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها السنوي لمناخ الاستثمار (**2013_2014**)، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعت بحدة عام **2015** مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها **0.584** مليار دولار، ما يمثل نحو **18 %** من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال تلك السنة، عقب الصدمة النفطية عام **2014**.

وفي عام **2017** شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تراجعاً بنسبة **24.72 %** من **1.6** مليار دولار عام **2016** إلى **1.2** مليار دولار عام **2017**، لترتفع عام **2018** بعدل **22.24 %** حيث بلغت **1.5** مليار دولار، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة آنذاك في قطاع المحروقات، والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، حسب ما جاء في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد)، وقد أشارت المنظمة الأممية إلى أن قطاع السيارات ساهم أيضاً في الارتفاع المسجل عام **2018** وهذا عقب دخول مصنع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاقت

قيمة استثماره **100 مليون دولار**، كما وافق المجلس الوطني للاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي، (هيونداي) والأمريكي (فورد)، وقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام **2019** عند ما يقارب **1.4 مليار دولار**، ما يعادل **10 %** فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنطقة شمال إفريقيا، ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات، منها: مناخ الأعمال، نظام تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج والقاعدة الاستثمارية **49 % - 51 %**.

الفرع الثاني: رصد ومتابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

نستعرض في (الشكل رقم 2) والذي يوافق معطيات (الجدول رقم 2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الصادرة عن الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وذلك استنادا إلى قاعدة بيانات صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الصادرة شهر جوان **2019**، حيث يوضح هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر تراجعت عام **2001** بنسبة **32.12 %** من **0.0137 مليار دولار** عام **2000** إلى **0.0093 مليار دولار**، لتشهد عام **2002** قفزة بنسبة **9600.22 %** مسجلة قيمة بلغت **0.0986 مليار دولار**، لتصل خلال عام **2004** إلى **0.253 مليار دولار** مرتفعا عن **0.028 مليار دولار** عام **2003** بزيادة قدرها **795.76 %**، لتتراجع بحدة وتسجل تدفقات سلبية عام **2005** بلغت قيمتها **0.020 مليار دولار**.

وفي عام **2007** بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر **0.1506 مليار دولار** مرتفعا عن **0.034 مليار دولار** المسجل عام **2006**، أي بارتفاع مقداره **342.94 %**، إذ وخلال عام **2007** ظلت الدول النامية تكتسب أهمية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره **253 مليار دولار**، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية (سي علي وآخرون، 2021، صفحة 204).

وكنتييجة أساسية لتأثير الركود الاقتصادي خلال عام **2009** إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام **2008**، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر تراجعا بنسبة **32.45 %** لتصل إلى **0.2148 مليار دولار** مقابل **0.318 مليار دولار** عام **2008**، ويعزى هذا التراجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوح الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية.

وفي عام **2011** بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر **0.5335 مليار دولار** مرتفعا عن **0.22505 مليار دولار** عام **2010** وذلك بنسبة **58.67 %**، لتتراجع بحدة سنوات **2012**، **2013**، **2014** مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها (**0.041 مليار دولار**)، (**0.268 مليار دولار**) و (**0.018 مليار دولار**) على التوالي. لتعود التدفقات الصادرة إلى إيجابياتها عام **2015** مسجلة قيمة قدرها **0.103 مليار دولار**، وفي عام **2017** تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها **0.0035 مليار دولار**، لتشهد قفزة ملحوظة عام **2018** مسجلة قيمة بلغت **0.88 مليار دولار**، وهو أعلى مستوى سجل خلال فترة الدراسة، وهو ما صنف الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث

الاستثمارات في الخارج بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، غير أنها تراجعت بشكل حاد عام 2019 لتبلغ حوالي 0.083 مليار دولار فقط (سي غلي وآخرون، 2021، صفحة 205).

الجدول رقم 1: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Inward FDI flows	280,1	1113,11	1065	637,9	881,9	1145,3	1888,2	1743,3	2631,7	2753,8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Inward FDI flows	2301,2	2580,4	1499,5	1696,9	1506,7	-584,5	1637	1232,3	1506,3	1381,9

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الجدول رقم 2: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Outward FDI flows	13,7	9,3	98,6	28,3	253,5	-20,2	34	150,6	318	214,8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Outward FDI flows	220,5	533,5	-41,3	-268,3	-18,3	103,2	46,5	-3,5	879,7	82,7

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقارنة بقدرات السوق الجزائري، تعتبر الاستثمارات الأجنبية الواردة للبلاد ضعيفة وظلت محصورة في عدد قليل من القطاعات، وذلك نتيجة للعديد من العوائق والعراقيل التي ركزت عليها تقارير العديد من الهيئات الدولية، أهمها تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يلخص أهم هذه العقبات التي سيتم التطرق إلى أهمها فيما يلي :

أولا : الحصول على التمويل.

إن صعوبة الحصول عن التمويل تعتبر أكبر عائق يواجه الاستثمار في الجزائر، حيث يجمع أغلب المتعاملين الاقتصاديين على أن البنوك تمثل عاملا كاجبا للاستثمار، وتظل متحفظة على مرافقة المشاريع الاستثمارية، لاسيما في مجال قروض الاستغلال، مما يعرض المشاريع الاستثمارية لهاجس الاحتناق المالي، وبين فائض السيولة النقدية غير المستقلة لدى البنوك وتقديراتها المرتبطة بتقدير مخاطر الإقراض تبقى المؤسسات والمشاريع رهينة نظام بنكي يوصف بالمعطل للاستثمارات (بوحلايس، 2008، صفحة 134).

ويمكن إيجاز أهم سلبيات الأداء البنكي تجاه المتعاملين في ما يلي (مادي، 2012 ، صفحة 148):

- إن البنوك غالبا ما تبالغ في طلب الضمانات التي تفوق مرتين إلى ثلاث مرات المبلغ المقترض.

- طول مدة الإجابة على طالب القرض، حيث تصل في بعض الحالات إلى سنة كاملة عوض المدة المتعارف عليها وهي 35 يوما.
- المعالجة التمييزية التي تواجهها ملفات طالب القروض لاسيما في المناطق الداخلي.
- لا تلعب البنوك دورها الاقتصادي في تمويل المشاريع وتحويلها إلى مجرد شبانيك.
- غياب إطار موحد ينظم العلاقة بين البنوك والمتعاملين الاقتصاديين.
- ميل البنوك إلى تمويل العمليات المربحة وقصيرة الأجل والمضمونة إلى حد ما خاصة الاستيراد.

ثانيا: البيروقراطية

حسب تقرير خاص لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (cnuCED) يعالج مناخ الاستثمار في الجزائر، والذي يوصف الإجراءات الإدارية في الجزائر بالرداءة، حيث تعم البيروقراطية في كل دواليب الإدارة، فالمستثمر الأجنبي يواجه العديد من التعقيدات، خاصة ماتعلق بالتأخر المسجل في المراحل الأولى لإنجاز المشروع من الحصول على التراخيص الضرورية، استيراد معدات الإنتاج، الوصول إلى الخدمات العمومية كالكهرباء والماء... الخ (الزين، 2013، صفحة 143).

وفي تقرير للبنك الدولي الخاص بترتيب الدول من حيث سهولة ممارسة الأعمال في مختلف دول العالم لسنة 2011، والذي يحظى بمصداقية عالمية والذي يقيم النظم والإجراءات السارية المفعول في أكثر من 180 دولة، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 136 خلف كل من تونس ومصر والمغرب، حيث يوضح الجدول رقم (48) مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب ومصر وسنغافورة (المرتبة الأولى عالميا)، من حيث تسهيل الدخول في الأعمال وخلق المؤسسات. (قريد، 2014، صفحة 358).

الجدول رقم(07) : مقارنة سهولة خلق المؤسسات في الجزائر مع بعض الدول

الدولة	سهولة ممارسة الأعمال	خلق المؤسسة	الإجراءات	الزمن بالأيام
سنغافورة	183/1	183/4	3	3
تونس	183/55	183/48	10	11
المغرب	183/114	183/82	6	8
مصر	183/94	183/18	6	7
الجزائر	183/136	183/153	14	24

Source : la banc mondiale , doing business 2011

يبين الجدول أن الجزائر متأخرة إلى حد ما في مجال تسهيل إجراءات دخول المستثمرين عالم الأعمال، مقارنة مع باقي دول شمال إفريقيا، والذين يعتبرون المنافسون المباشرين للجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثالثا: الفساد الإداري.

يعد الفساد الإداري مشكلة كبيرة تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتشير بعض الأبحاث إلى أن انتشار الفساد يعادل فرض ضريبة مرتفعة على المستثمرين الأجانب، ويتجلى الفساد الإداري في سوء استخدام المنصب والحصول على الرشوة ومنح تراخيص غير قانونية، فضلا عن عدم الجدلية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ وهي ماتشكل أدوات غلق كبيرة تثني رجال الأعمال الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، أو أنها تجعلهم جزء من الفساد، عندما يضطرون مثلا بدفع رشاوي لإخراج أموالهم أو تسريع الإجراءات الإدارية (بعداش، 2007، صفحة 187)

تميزت السياسات الاقتصادية والتجارية والسياسات الاستثمار في الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر بعدم الثبات وعدم الانسجام ومتطلبات التنمية، مما أدى إلى انخفاض ثقة المستثمرين محليين كانوا أو أجانب، وقد أعطت هذه العوائق وهذه الضبابية فرصة لانتشار ظاهرة الفساد (مصطفى، 2006، صفحة 127).

ففي حالة الجزائر فإن الأمر الخطير هو المراتب المتأخرة التي تحتلها الجزائر في مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وهي أكبر منظمة مستقلة غير حكومية تعنى بمحاربة الفساد، ولكن الأخطر هو التراجع المستمر لمرتبة الجزائر في هذا المؤشر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(08):مرتبة الجزائر في تقرير التنافسية الدولية.

السنة	النقطة /10	الترتيب
2006	3.1	84/163
2007	3	99/179
2008	3.2	92/180
2009	2.8	111/178
2010	2.9	105/180
2011	2.8	112/180

المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية: www.transparencysay-internal.org

وحسب تقرير التنافسية 2012/2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والتي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 16 بالمائة بعد كل من التمويل 19.2 بالمائة والبيروقراطية 18.4 بالمائة.

رابعاً: الاقتصاد الموازي

عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الاقتصاد الغير الرسمي وفي العديد من المجالات النشاط الاقتصادي، وتكرس بصفة واضحة في مرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، وما ترتب عن هذه المرحلة من ضعف دور الدولة الاقتصادي وانخفاض نسب التشغيل وتدني مداخيل الأفراد، ما أدى إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة وانتشار القطاع الغير رسمي في البلاد.

ويعرف الاقتصاد الغير رسمي على أنه (مجموعة أو سلسلة في النشاطات اللامشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان، هدفها الربح السهل والتهرب من الضرائب والرقابة (بورنان، 2077، صفحة 02).

وفي هذا السياق أكد البنك العالمي في تقريره حول مناخ الأعمال سنة 2007 أن حجم الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر يمثل ما نسبته 35 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وهي النسبة الأهم في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

خامساً: العرافيل القانونية

تعتبر البيئة القانونية الملائمة للاستثمار مكوناً أساسياً من مكونات بيئة الأعمال وداعماً رئيسياً للاستثمار الخاص، غير أن المنظومة القانونية والتشريعية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر تعاني من عدة مشاكل نذكر منها ما يلي (سي علي، طرشاني، 2021، صفحة 206):

- ضبابية بعض النصوص القانونية الخاصة بالاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة بين حالة وأخرى.
- غياب اللوائح التنظيمية التي تفسر وتفصل مضمون النصوص القانونية، الأمر الذي أدى إلى تأويلات مختلفة في محاولة لفهمها.
- تخوف المستثمرين الأجانب من عدم استقرار القوانين المنظمة لقطاع الأعمال في الجزائر.
- عدم الجدية في تنفيذ القوانين بشكل دقيق وتضارب البعض منها أحيانا مما يؤدي إلى تعطيلها.

وتشير الإحصائيات أن 20 شركة فقط من أصل 4000 شركة استثمرت في الجزائر وفق القاعدة 49-51 بالمائة، وهذا مؤشر على تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يتطلب العمل على تصحيحه لاسيما في ظل تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بعد تراجع أسعار النفط فمعلوم أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد مصدراً هاماً للعملة الصعبة غير أن الإشكال الذي يطرح في الجزائر هو عدم إمكانية تنفيذ استثمار أجنبي بأموال أجنبية، فكل مشاريع الشراكة مع الأجانب يكون التمويل فيها محلياً، ليبقى بذلك

الهدف الرئيسي من اللجوء إلى الشراكة مع الأجانب هو الاستفادة من نقل التكنولوجيا إلى الجزائر وهو ما يضيع على الجزائر فرصا كثيرة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية ويبقى على طريقة التسيير التقليدية.

خلاصة الفصل:

إن تفوق الدول النامية على الدول المتقدمة فيما يخص قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطبة، لدليل على أن كثير من هذه الدول قد قطعت شوطا كبيرا في توفير مناخ استثمار ملائم وجاذب لهذه الاستثمارات، أما الجزائر وباعتبارها بلدا ناميا لا تزال تعاني من تدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها مقارنة بالدول النامية الرائدة في هذا المجال، وذلك رغم محاولة السلطات العمومية تحسين مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة باتخاذ العديد من الإجراءات سواء على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية أو تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي، وبالرغم من الامتيازات والتدابير التي قدمتها الجزائر إلا أن عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر إليها يبقى محتشما، وهذا حسب واقع واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر المتذبذب إلى الانخفاض في الجزائر في السنوات الأخيرة.

الخاتمة

عرف العالم منذ القرن العشرين عدة تحولات غيرت العديد من المعطيات والمفاهيم، لعلها أهمها اندثار المعسكر الاشتراكي وتراجع لصالح المعسكر الرأسمالي، ليزر عصرًا جديدًا هو عصر العولمة، التي أدت إلى اندماج الاقتصاد العالمي وتربط العلاقات الاقتصادية الدولية، وأنحصار الحدود السياسية، وإتساع نطاق الأسواق الدولية، وتراجع القيود الجمركية وتحرير التجارة الخارجية، وكان نتاجها الشركات المتعددة الجنسية، وما تحمله من حركة ضخمة لرؤوس الأعمال الدولية، لذا أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورًا مهمًا في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول، خاصة النامية منها، كونها فرصتها لإيجاد مصادر تمويل دولية بديلة عن المديونية وما تحمله من عبء على اقتصادياتها، فهي تكمل الادخار المحلي، بالحصول على الموارد المالية الأزمة من العملة الصعبة وبالتالي تعطي التوازن للميزان التجاري ومنه لميزان المدفوعات، كما أنها فرصتها لخروج منتجاتها من ضيق الأسواق المحلية إلى رحابة الأسواق الدولية والتعريف بمنتجاتها والبحث عن سبل النمو والانتشار في ما بعد، كما أصبح وسيلة الدول المضيفة في الحصول على التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج وتقنيات التسيير الحديثة، وبالتالي الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية، لهذا تسابقت الدول بتوفير بيئة مناسبة وجاذبة لهذه الاستثمارات فقدمت العديد من التحفيزات والضمانات، حررت التجارة الخارجية، أزال الحواجز الجمركية، وأحدثت إصلاحات هيكلية عميقة على اقتصادياتها ونظمها حتى تسهل انسياب وتدفق رؤوس الأموال الدولية إليها وبالتالي تأهيل اقتصادياتها، و اكتساب ميزات تنافسية تمكنها من رفع مركزها التنافسي على المستوى الدولي.

هذه التحولات التي شهدتها العالم بفعل العولمة، فرضت على الجزائر تغيير سياستها الاقتصادية لمواكبة هذه التحولات، فأدخلت تغييرات عميقة على الاقتصاد وذلك بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق فخلقت بيئة استثمارية مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية الاستفادة من مزاياها، وبالتالي الوصول إلى اقتصاد تنافسي بعيدا عن ريع البترول.

وبناء على دراستنا السابقة حاولنا من خلال الفصلين لبحثنا الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا وعلى كامل فصول الدراسة، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر بهدف إزالة كل القيود والمعوقات للسماح بتدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه دورة النشاط الاقتصادي الوطني.

نتائج اختبار الفرضيات:

انطلقنا من مجموعة من الفرضيات في بداية بحثنا، وقد أدت معالجة الموضوع إلى تبيان صحتها أو بطلانها نوردتها على النحو التالي:

1-الفرضية الأولى: وهي مؤكدة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية فعالة وتكمل الادخار المحلي إذا توفرت

بيئة مناسبة تضمن تدفق هذه الاستثمارات نحو دورة النشاط الاقتصادي، مقارنة بالمديونية وما تحمله من عبء على الاقتصاد من خلال خدمات الديون.

2-الفرضية الثاني: وهي مؤكدة، إذ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب على اقتصاديات الدول المضيفة، إذ يعتبر مصدر تمويل بديل عن المديونية، كما يوفر فرص عمل للعمالة المحلية، والتقنيات الحديثة في الإنتاج، ويرفع من القدرات التصديرية للبلاد، ويوفر العملة الصعبة في بعض الأحيان.

3-الفرضية الثالثة: وهي مؤكدة، تتمثل التنافسية في عنصر التفرد التي تمكن الاقتصاد الوطني من احتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي، وتقاس بمؤشرات جزئية وكلية، إذ أن اكتساب ميزة تنافسية يمكن من الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، مما يسهل اختراقها للسوق الدولية، وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، مما يمكنه من احتلال مواقع ريادية ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

4-الفرضية الرابعة: وهي مؤكدة، يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الأداء وتطوير الكفاءات الإنتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لهذه الاقتصاديات في السوق الدولية.

5-الفرضية الخامسة: وهي مؤكدة، رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لم تستقطب رؤوس الأموال المتوقعة، وبالتالي انعكست على تنافسية الاقتصاد الجزائري، الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنافسية الدولية، لذا تحتاج الجزائر إلى إصلاحات أخرى لجلب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية زيادة قدرتها التنافسية، وبالتالي تحسين مركزها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديلة عن المديونية وعيها على البلاد (التبعية الاقتصادية، رهن القرار السياسي)، بالإضافة إلى كونه مكمل للادخار المحلي، بدون أي التزام من الدولة المضيفة.

2- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية من خلال المحاكاة واكتساب الخبرات من المستثمر الأجنبي.

3- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في القضاء على البطالة من خلال زيادة معدلات التشغيل ذلك بتوفير مناصب شغل إضافية للعمالة المحلية.

4- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة للرفع من القدرات التصديرية للبلد المضيف، والحد من قيمة الواردات التي تؤدي إلى العجز في الميزان التجاري.

5- يعطي الاستثمار الأجنبي المباشر التوازن إلى الميزان التجاري للبلاد ومنه إلى التوازن في ميزان المدفوعات من خلال العملة الصعبة التي يجلبه للبلاد عن طريق الصادرات أو عن طريق التحويل المباشر للعملة الصعبة لتمويل مشاريعه الاستثمارية داخل البلد المضيف.

6- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

7- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول المضيفة في اختراق أسواق الدولية والتموقع فيها وبالتالي الحصول على حصص هامة منها تمكنها من الانتشار فيما بعد.

8- توفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والنظم والتشريعات والقوانين المنظمة له، وتقديم ضمانات وتحفيزات، كلها عوامل هامة لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه دورة النشاط الاقتصادي.

9- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول المضيفة في تحويل التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج، والتقنيات الحديثة في التسيير، وتأهيل العامل البشري المحلي، واكتساب أساليب التسويق الدولي.

10- يعد نصيب الجزائر من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف إذا ما قورن بالدول المغاربية والإمكانات والقدرات التي تمتلكها الجزائر.

11- تحتاج الجزائر إلى المزيد من الإصلاحات لجذب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

12- يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكبر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

13- رغم الحجم الضئيل من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، إلا أنها نسبيا بالإيجاب على مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر.

14- باستثناء المتغيرات السابقة التي ثبتت أهميتها في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أظهرت النتائج عدم أهمية تأثير اتفاقية إتحاد المغرب العربي على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

التوصيات والإقتراحات:

1- ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقائص في التشريعات والقوانين المنظمة له، حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه دورة الاقتصاد الوطني.

- 2- العمل على إصلاحات اقتصادية أكبر عمقا، وذلك بتخلص الدولة نهائيا من التدخل في تسيير الاقتصاد والاكتفاء بدور الموجه.
- 3- ضرورة تسريع عملية إصلاح المنظومة المالية والمصرفية بما يتماشى وسرعة تقدم هذا القطاع على المستوى العالمي مما يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي .
- 4- العمل على الحد من التضخم عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي سيؤدي إلى تدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلد.
- 5- تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب، من خلال التقليل من الإجراءات البيروقراطية.
- 6- محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة، وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول.
- 7- التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق ممثلياتنا الدبلوماسية بالخارج.
- 8- إبرام المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والجهوية والدولية لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.

أفاق البحث:

في نهاية دراستنا هذه وكأفاق مستقبلية نقترح مجموعة من المواضيع المكتملة لبحثنا هذا نوردتها في ما يلي:

- 1- سياسات إعادة الهيكلة ودورها في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.
- 2- دور القطاع المالي والمصرفي في تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر.
- 3- أثر الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. أبو القحف عبد السلام، اقتصادية الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
2. أبو القحف عبد السلام، نظريات تدوين وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
3. ابراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
4. دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005.
5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك: دراسة في طرقاستخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى تجربة الجزائرية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.
6. القرشي مدحت ، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
7. السا مراني دريد محمد ، الاستثمار الأجنبي والمعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2006.
8. ايمان ناصف عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، بدون طبعة دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006.
9. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
10. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، بدون طبعة ،نشر قسم الاقتصاد والمالية العامة، جامعة المنصورة، مصر 2002.
11. صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
12. طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
13. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، بدون طبعة ،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

14. عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003
15. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003.
16. عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
17. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001.
18. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال :بورصات-مصارف-شركات تأمين-شركات الإستثمار، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003 .
19. عبد الله عبد الكرم عبد الله، ضمانات الإستثمار في الدول العربية :دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية، والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
20. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
21. علي إبراهيم الخضمر، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2007.
22. نيفين حاسيت شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والدولية، دار التعليم الجامعي، طبعة 1 الإسكندرية، 2010.
23. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية :المدخل العام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
24. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
25. محسن أحمد الخضيري، صناعة المزايا التنافسية :منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الإقتصادي المعاصر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل

العربية، القاهرة، 2004 .

26. عبد الرحمان يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

المجلات والدوريات

27. جمعة هوام، تحقيق التنافسية في التكاليف، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد 13 ، ديسمبر، 2003.

28. حسن طبرة، التنافسية.. خير لا بد منه، مجلة إقتصاد وأسواق الإلكترونية، العدد 78 ، اليمن، 2009 .

29. دادي عدون ناصر، بعدا ش عبدالكريم، الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2008، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العلمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 07، 2009.

30. قويدري محمد، و صاف سعيدي، مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، باتنة، العدد 9 ، ديسمبر 2003

31. محبوب بن حمودة اسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث 5، الجزائر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007.

32. أسماء سي علي، سهام طرشاني، بن يوسف خلف الله، القاعدة الاستثمارية 49%-51% ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الباحث، المجلد 21/01/2021.

33. عراب فاطمة الزهراء، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع ، العدد 2 ، 2018.

34. منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، العدد الثاني، ماي 2005 .

35. ناصر مراد، شروط نجاح إتفاق الشراكة الأورو جزائري، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، العدد 2007، 34.

36. عراب فاطمة الزهراء، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد الرابع، العدد 02، 2018.

37. قعلول سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36، أبريل 2017

المذكرات

38. عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير التخصص: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008.
39. عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها تنميتها وتطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002.
40. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر-مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004/2005.
41. عمورة جمال عبد المجيد، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005/2006.
42. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004/2005.
43. قويد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.
44. بابا عبد القادر، أساسيات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر
45. مودع إيمان، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991/2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2018/2019.
46. خيرة خيالي، دورة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000/2012)، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، 2015/2016.
47. كاكبي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية 2010/2011.
48. محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010) أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية 2012/2013.

49. محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، 2009/2008.

50. برحال عبد الوهاب، سرحان سامية، تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي، الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، نوفمبر 2011.

51. خاطر اسمهان، دورة التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول التعاون الخليجي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2013/2012.

ثانيا: الملتقيات:

1. حبيب عبدالرزاق، بومدين، حوالمف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول "الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد حلب، البلدة، 21 و 22 ماي 2002.

2. بن عبد الفتاح دحمان، مادي محمد إبراهيم، تحديات البلدان النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات تحقيق فوائده، الملتقى العلمي الدولي الثاني " الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية"، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، يومي 22 و 23 أكتوبر، 2007.

3. دريس رشيد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك، الملتقى الدولي 29 جانفي، / 2008 الأول حول " الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي ببشار، 2008.

4. عبدالحق بوعتروس، محمد دهان، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 22 نوفمبر، / 2006 محمد خيضر، بسكرة، 21

5. عبدالله بلوناس، بوهدة محمد، آثار ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر، الملتقى العلمي، الدولي الثاني " الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية"، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، يومي 22 و 23 أكتوبر، 2007.

6. عبدالحميد أونيس، الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق، الملتقى الدولي " تأهيل المؤسسات 18 أبريل، / 2006 الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2007.

7. قويدري محمد، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني " إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، فندق الأوراسي، 14 و 15 نوفمبر، 2005.

8. سعدي يحيى، أوصيف لخضر، "الأزمة المالية: الأسباب كالتداعيات"، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، فيفري 2012.
9. رزيق كمال، مسدور فارس، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 22-23 أفريل 2003.
- رزيق كمال، مسدور فارس، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 22-23 أفريل 2003.
10. قريد عمر، "الفساد كآثاره عمى مناخ الاستثمار"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري، جامعة بسكرة، عام 2012.

ثالثا: التقارير:

1. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2012
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2010.

رابعا: القوانين:

1. ضمان الاستثمار (أكتوبر-ديسمبر 2007) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة 25، العدد الفصلي الرابع.
2. ضمان الاستثمار (جويلية، سبتمبر 2010) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة 28، العدد الفصلي الثالث.
3. المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق ل 19 أكتوبر 2009، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
4. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق ل 19 أكتوبر 2009، المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.
5. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، القانون رقم 86-13.
6. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، القانون رقم 86-14.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. UNCTAD, World investment report 1998, New York and Genav

2. Tlemçani Rachid,Etat Bazar et globalisation, l'aventure de l'infatih en Algérie, les éditions el Hikrma, Alger ,1999
3. Cnuced , rapport sur l'investissement dans le monde2006.
4. Word Economic Forum, The global competitiveness report 2012-2013.
5. Word Economic Forum, The global competitiveness report 2011-2012.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. موقع وزارة التجارة mincommerce.gov.dz
2. موقع المنتدى الاقتصادي العالمي www.weforum.org/gcr
3. موقع منظمة الشفافية الدولية www.transparessay-internal.org